



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف - ميلة

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية.

الميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

فرع: العلوم الاقتصادية.

التخصص: سنة ثانية ليسانس علوم اقتصادية.

مطبوعة علمية بعنوان:

اقتصاد جزائري

مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية الليسانس LMD في العلوم الاقتصادية.

إعداد الدكتورة:

• طويل حدة

السنة الجامعية: 2020/2019

فهرس المحتويات:

الصفحة	المحتويات
I	فهرس المحتويات
1	تقديم
2	المحور الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري قبل 1962.
2	أولا: خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1518-1830.
9	ثانيا: واقع الاقتصاد الجزائري خلال فترة الاحتلال الفرنسي.
15	المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1989.
15	أولا: مرحلة الانتظار أو مرحلة بناء الاقتصاد الجزائري 1962-1965.
20	ثانيا: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1966-1979.
31	ثالثا: مرحلة التحول الإداري للإصلاحات الاقتصادية 1980-1989.
41	المحور الثالث: توجه الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق.
41	أولا: مرحلة الإصلاحات الكبرى وسياسات التعديل الهيكلي 1990-1998.
55	ثانيا: برامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من سنة 2000-2019.
81	المحور الرابع: الاقتصاد الجزائري في ظل متغيرات المحيط الدولي.
81	أولا: الجزائر وملف الشراكة الأوربية (الشراكة الأورو متوسطة).
90	ثانيا: الجزائر وقضية انضمامها للمنظمة العلمية للتجارة.
99	قائمة المراجع.

تقديم:

مر الاقتصاد الجزائري بتباين وفق مراحل مختلفة؛ مرحلة قبل الاحتلال الفرنسي، مرحلة الاحتلال الفرنسي فمرحلة الاستقلال التي اتسمت بدورها بالاختلاف حسب النهج الاقتصادي المتبع.

لقد اتسم الاقتصاد الجزائري بالتبعية للاقتصاد الفرنسي ووصف بالاقتصاد الاستهلاكي؛ من جراء السياسات الاقتصادية التي كانت الاحتلال يطبقها في الاقتصاد الجزائري، وبعد الاستقلال ورثت الجزائر اقتصاد أقل ما يقال عنه أنه اقتصاد منهار، فكان لزاما على الحكومة الجزائرية ومثلما نص عليه بيان أول نوفمبر 1954 إقامة الدولة الجزائرية بكل مقوماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقد وضع ميثاق طرابلس الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية والاجتماعية مرتكزة على السيادة الوطنية وأسلوب التخطيط. وقد أكد ذلك ميثاق سنة 1976، ولكن ونظرا لضرورة اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد الدولي ومسايرة تغيراته من جهة ومن جهة أخرى ضرورة حل المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري، بات لازما على الحكومة الجزائرية تغيير النهج المتبع إلى اقتصاد السوق المفتوح.

وسنحاول في هذه المطبوعة تشخيص وتحليل الوضع الاقتصادي للجزائر من خلال مجموعة من المحاور

متمثلة في:

* المحور الاول: خصائص الاقتصاد الجزائري قبل 1962.

* المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1989.

* المحور الثالث: توجه الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق.

* المحور الرابع: الاقتصاد الجزائري في ظل متغيرات المحيط الدولي.

المحور الأول: خصائص الاقتصاد الجزائري قبل 1962.

أولاً: خصائص الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1518-1830.

إن الدارس للاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال الفرنسي يلاحظ عليه تباين؛ حيث يمكن تمييز مرحلة اتسمت بالانتعاش وامتدت من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن السابع عشر حيث كان لقوة الأسطول البحري دور مهم في تعزيز الاقتصاد من خلال الحماية التي ضمنها لسفن التجارية الوطنية وحتى الدولية ما مكن من توفير مبالغ مهمة ساهمت في تمويل الاقتصاد، إضافة إلى الدور المهم الذي لعبه المهاجرين الأندلسيين في تطوير الزراعة نظراً لما جلبوه من تقنيات تتعلق بزراعة البستنة وإنتاج الحرير وطرق تقطير الزهور. ومرحلة ثانية اتصفت بالضعف وامتدت من منتصف القرن السابع عشر إلى منتصف القرن الثامن عشر والسبب الرئيسي في هذا التدهور كثرة الصراعات على السلطة مما أدى إلى تحول الكثير من الفلاحين عن أراضيهم وتحولهم إلى الحروب، ضعف الأسطول البحري إضافة إلى فرض غرامات وإتاوات جد مرتفعة على الفلاحين والحرفيين ما سبب عزوفهم عن أنشطتهم.

1- أهم القطاعات العاملة في الاقتصاد:

1-1- الزراعة:

يتفق المؤرخون بشكل عام أن الاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال يعتمد على الأنشطة الزراعية، نظراً لطبيعة المجتمع الذي يمتن الفلاحة من أجل تلبية حاجاته اليومية، ليتجه نحو السوق بعد تحقيق الفائض الزراعي والحصول على منتجات زراعية أخرى وهذا لا ينفي وجود أراضي توجّه إنتاجها مباشرة للسوق¹، مثل منطقة

¹ صالح عباد، "الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830"، دار هومة، الجزائر، 2005، ص: 335-336.

القبائل المنتجة لزيت الزيتون الذي يصدر نحو الخارج، والتين المجفف الذي يباع في مناطق مختلفة من البلاد، إضافة إلى تنوع الأشجار المثمرة بأراضي الفحوص المحيطة بالمدن الرئيسية كوهران، معسكر، تلمسان، مليانة، البليدة، القليعة، عنابة، قسنطينة، وإن كانت فحوص مدينة الجزائر أكثرها مساحة وأوفرها إنتاجاً؛ فهي تضم حوالي 20000 ألف مابين بستان ومزرعة، كما تلحق بها 1600 حوش بسهل متيجة الخصب¹.

كما انتشرت زراعة الحبوب بسهل متيجة سواء في المناطق الداخلية أو الساحلية، وسهول حمزة وبني سليمان، وبني يعقوب، بالتيطري، وبأحواش البايك، التي كانت تخصص في غالبها لزراعة الحبوب، لكونها من أخصب الأراضي وأوفرها إنتاجاً²، ويتم الاحتفاظ بالحبوب في مطامير بعيدة عن الهواء والرطوبة³. إضافة إلى المنتجات التجارية مثل التبغ، الكتان، القطن والتي تشغل 94% من السكان، كما اهتم الجزائريون بتربية المواشي، أهمها الضأن والماعز حيث بلغ عدد رؤوس الأغنام 08 مليون رأس في حين بلغ عدد رؤوس الأبقار 01 مليون بقرة، إضافة إلى الخيول والبالغ والإبل والأسماك....الخ. ويستفيد السكان من لحومها وأصوافها وجلودها فقد كانت الجزائر تصدر حوالي 20 إلى 25 ألف قطعة جلدية، ومن 7 إلى 8 آلاف قنطار من الصوف.

لقد قدرت المساحة الزراعية في الجزائر العثمانية بـ: 12.5 مليون هكتار انقسمت إلى عدة أنواع حسب

ملكيته وهي:

* الملكية الخاصة: وهي ضيقة المساحة، تتواجد على أطراف المدن.

* أراضي العرش: وهي أراضي يستغلها كافة أفراد القبيلة كل حسب طاقته وتحتل مساحة أوسع من الملكية

الخاصة.

¹ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830"، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985، ص: 32.

² ناصر الدين سعيدوني، "دراسات في الملكية والوقف والجباية"، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1984، ص: 351.

³ - خوجة حمدان بن عثمان، "المرأة"، تع مجد العربي الزبيري، ط2، ش ون ت، الجزائر، 1982، ص: 37.

* أراضي البايك (أملاك الدولة): تعود ملكيتها للدولة وهي في كثير من الأحيان أراضي خصبة تتنازل عنها

الدولة لصالح القبائل أو لأشخاص بغرض الانتفاع منها دون أن يكون لهم الحق في التملك¹

* أراضي الحبوس (الوقف): وهي الأراضي الموهوبة للمؤسسات الدينية والخيرية وبمجرد أن تستلم ملكية هذه

الأراضي تصبح غير قابلة للنقل للغير. على أن يستفاد من عوائدها الفئات المحتاجة.

1-2- الصناعة:

عرفت الجزائر في العهد العثماني تطور من حيث الصناعات حيث كانت تضاوي الصناعات الموجودة في

أوروبا، كما كان لها القدرة على سد حاجات السكان، والتصدير إلى الخارج.

تجمع مختلف المصادر أن الصناعة المحلية في الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي كانت منظمة بأسلوب

محكم؛ بحيث كانت كل صناعة تنظم من طرف نقابات مخصصة لحرفيين، وكل حرفة لها أمين يقوم بحل

مشاكلها ويمثل جميع شؤون المهنة²؛ كأمين الصباغين، أمين لدباغين، وأمين البنائين، أمين العطارين، أمين

النجارين... إلخ وكان الأمناء يخضعون لأعلى سلطة ممثلة في أمين الأمناء³. وكل حرفة من هذه الحرف

مخصصة في شارع أو سوق مثل: شارع الحدادين، شارع النحاسين، سوق الفخارين، سوق الذهب

والفضة.... إلخ.

¹ - الطاهر ملاحسو، " نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص: 24.

² - عمار عمورة، "الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م"، الجزائر الخاصة، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص: 234.

³ - عائشة غطاس، "الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة إجتماعية واقتصادية"، مذكرة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2001/2000، ص: 149-150.

عرفت الصناعة في الجزائر ثلاثة أشكال وهي :

* **الشكل الحرفي للإنتاج:** يظهر هذا النموذج من خلال الصناعة المنزلية فقد أدى إلى تطور إنتاجية النشاط الزراعي الرعوي إلى بدايات لتخصيص جزء من سكان الريف في بعض الصناعات مثل صناعة الأحذية و اللباس أو بعض عمال الحرارة مع بقائهم في بعض الأحيان مرتبطين بالنشاط الزراعي الرعوي كما كان الأمر في المرتفعات الجبلية. بعد ازدهار النشاط التجاري توسيع التجارة واتساع المدن خلال اندماج التشكيلة الاجتماعية في المجال الاقتصادي للخلافة العثمانية نشطت الصناعات وامتدت حتى أصبحت لا يخلو إقليم من الأقاليم من بعضها. وكانت هذه الحرف تستجيب للمتطلبات المحلية للمدن أو المناطق المجاورة وكان بعضها يصدر إلى الخارج.

* **شكل البايك للإنتاج:** إن السلطة العثمانية و الجزائر كانت تحتكر جزءا من النشاط الصناعي مثل صناعة السفن و مسابك المدافع و مطاحن الدقيق و المحاجر وهذه الصناعات الإستخراجية كانت تمثل مجموعة الضروريات التي تستند إليها قوة البايك.

* **شكل سابق للتصنيع.**

ومن بين أهم الصناعات القائمة نجد:

- صناعة دباغة الجلود والأحذية، الحقائق...الخ وحافظات التمر، حافظات النقود، الأحزمة، غمد السيوف ومختلف الأمتعة الجلدية، تنتشر هذه الصناعة في كثير من جهات الشرق الجزائري خاصة قسنطينة التي احتوت وحدها على 75 مصنعا للسروج و 167 مصنعا للأحذية¹

¹ - أرزقي شويتام، "المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني"، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص: 324.

- صناعة النسيج والصوف والشعر وصباغتها: وتستخدم لصناعة البرانس والجلابيب والأغطية والحايك والزرابي والعمائم والحبال والخيوط، وترتكز صناعة الزربية في الواحات الجنوبية كغرداية وبسكرة، بوسعادة، المسيلة. والبرانس في القبائل ومنطقة الأوراس والهضاب العليا. وتقوم هذه الصناعة على حرفة الطرز والزخرفة النسيجية بالألوان¹.

- صناعة الأدوات الخشبية مثل المعلاق الصغير، المغارف، القصعات، المحراث، الصناديق، الخزائن، الطاولات... إلخ، وتقوم عليها صناعة النقش، ومن أشهر الأشجار التي يستعمل خشبها هي البلوط، الزان، الزيتون، الصنوبر، الأرز.

- صناعة الفخار كالقلل والأباريق، الصحون، القصاع، القدور، الطواجن... إلخ.

- صناعة الحدادة والتلحيم والأدوات الحديدية وينتج أصحابها السكاكين والفؤوس، الأمواس، تذويب الرصاص والنحاس. تواجدت هذه الصناعات بالشرق الجزائري والأوراس، وتشتهر مدينة بوسعادة بصناعة الخناجر ذات الشهرة الواسعة، في حين تشتهر بني عباس بالبنيان بصناعة الأسلحة والبارود.

- **الصناعات الغذائية:** تتمثل في أفران الخبز ومطاحن الدقيق وعصر الزيتون وتصبير الفواكه وكانت مدينة قسنطينة تحتوي على 18 فرن لطهي الخبز و22 طاحونة مائية كما كانت تنتشر في تلمسان ومدينة الجزائر².

- صناعة السفن: شجع على هذه الصناعة نشاط البحرية الجزائرية. وكانت أغلب مراسيها تتوفر على ترسانات مجهزة لصنع السفن وتصليحها معا، تسمى الورشات³.

¹ يحي بوعزيز، "موضوعات وقضايا من التاريخ الجزائري والعرب"، ج1، دار الهدى الجزائر، 2004، ص: 521.

² شريط عبد الله، المبلي محمد المبارك، "مختصر في تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي"، الجزائر، 19 85، ص: 189.

³ عمارة عمورة، "، مرجع سابق، ص: 188.

- صناعة الأسلحة: وتشمل صناعة البنادق وسبك المدافع وتحضير البارود التي تصنع في المدن الكبرى كقلعة بني راشد وقسنطينة، مدينة الجزائر.

- الصناعة النسيجية: تطورت صناعة النسيج على أيدي الأندلسيين ضمن مراكز صناعة الأقمشة القطنية والكتانية نذكر مدن تمركزها مثل ندرومة، مازونة، مستغانم، البليدة شرشال التي اشتهرت بصناعة الحرير¹. وعرفت صناعة الأحزمة الصوفية والحريرية والمناديل والشالات رواجاً كبيراً وكانت تصدر إلى الدول المشرقية والأوروبية وتباع بأسعار أعلى من مثيلاتها الفرنسية².

- صناعة الحلبي الفضية الخصبية: كالأساور والخلاخل والخواتم والاقراط ومن أشهر مراكزها بنويني، وبومنحلات في جبال جرجرة وبعض القرى بالأوراس وبعض الواحات الصحراوية إضافة إلى صناعة الأحجار الكريمة والتي إختصت بها الجالية اليهودية وبعض الحضر من الأندلسيين في تلمسان قسنطينة والجزائر خاصة، وشجعهم على ممارستها الأرباح المرتفعة والمتراوحة بين 30-50% من قيمة الحلبي³

1-3- التجارة:

التجارة هي المرآة العاكسة للواقع الاقتصادي لأي مجتمع؛ حيث تتوقف عليها حيوية الأسواق الداخلية والخارجية.

* التجارة الداخلية:

¹ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830"، طر مرجع سابق، ص: 70.

² أبو القاسم سعد الله، "محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث"، دار الرائد، الجزائر، 2009، ص: 102.

³ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830"، المرجع نفسه، ص: 70.

ارتكزت التجارة الداخلية في الجزائر على حركة القوافل التي كانت تأتي من مختلف المناطق كجرجرة أو جنوب الصحراء وأنحاء أخرى من القطر الجزائري، وتتم المبادلات التجارية في الأسواق المحلية، وعادة ما تتوجه إلى الحواضر التي تقام فيها الأسواق كحاضرة الجزائر (باب عزون) والتي مهياً للتجار من الراحة(الفنادق) وأماكن للدواب (اسطبلات). وكانت تتم المبادلات التجارية من المنتجات كالخضر والفواكه من السهل المتيجي وبساتين المدية، والحبوب من وهران والرق الجزائري، كما تأتي بالزيتون والتين من بلاد القبائل والسمن والعسل من سهل متيجة¹.

وكانت قبائل الرحل تتوجه نحو التل للبحث عن أسواق لشراء الحبوب وبيع إنتاجها فكانت أكثر توافد على سوق " اللوحي" بضواحي تيارت، أما قبائل أولاد نايل فكانت تتوجه نحو أسواق قسنطينة وتختلف التجارة الداخلية للجزائر من منطقة لأخرى حسب أهمية الموقع².

* **التجارة الخارجية:** كانت الجزائر تصدر نحو أوروبا مختلف أنواع الحبوب من القمح، الشعير، الزيت، الزيتون، الصوف، الشمع، ريش النعام والمواشي، الخضر والفواكه حيث قدرت صادراتها على النحو التالي:

- إلى مرسيليا وجنوة، وليفورن 20 ألف قنطار من الصوف بسعر 8 دولار للقنطار، 10 آلاف قنطار من الجلود بسعر 8 دولار للقنطار، 600 قنطار من الشمع بسعر 30 دولار.

¹ - محفوظ سعيداني، "الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني - مقارنة تحليلية- من مطلع القرن 18م إلى 1830"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر2، 2011-2012، ص:232.

² - نفس المرجع السابق، ص:233.

- كما كانت المبادلات التجارية تتم برا عن طريق القوافل مع الدول المجاورة من تونس المغرب، ليبيا والسودان والنيجر ومالي يتم تبادل مختلف السلع من الأقمشة، العقاقير، الصوف، التمور، الحنة، والمواد الغذائية... إلخ.

إضافة إلى تجارة العبيد التي كانت تجلب من إفريقيا السوداء.

ويذكر فيما يخص التجارة مع الدول الأوروبية ووجود وكلاء أجنب يمثلون دولهم لتسهيل عملية التبادل، كما كان للجزائر وكلاء في الخارج¹.

أما فيما يتعلق بالواردات فكانت على النحو التالي:

من بريطانيا يتم استيراد منتجات الهند.

إسبانيا: الحرير، السكر، الفلفل، القهوة.

فرنسا: السكر، القهوة، الأقمشة والأحجار الكريمة².

المشرق العربي: مادة الحرير الخام.

ثانيا: واقع الاقتصاد الجزائري خلال الاحتلال الفرنسي.

عانت الجزائر خلال الفترة الاستعمارية مشاكل مختلفة في جميع المجالات وخاصة الاقتصادية منها، وتميز الاقتصاد الجزائري بصفة الاقتصاد الاستهلاكي، فقد عمد المعمرون منذ احتلالهم الجزائر إلى تأمين مصالحهم الاقتصادية من خلال العمل على: توسيع منافذ توزيع منتجاتهم الصناعية، توسيع مصادر التموين بالمواد الأولية.

¹ - عمار عمورة، مرجع سابق، ص: 240-242.

² - عمار عمورة، نفس المرجع السابق، ص: 240-242.

من أجل ذلك أقدمت سلطات الاحتلال على تفكيك وتحطيم التشكيلة الاجتماعية للجزائر والقائمة على:
النظام الحرفي بالنسبة للصناعة ونظام ملكية الأراضي بالنسبة للفلاحة.

1- السياسة الاستعمارية المتعلقة بالقطاع الزراعي: وحتى يتحول القطاع إلى خدمة الاقتصاد الفرنسي

أصدرت سلطات الاحتلال قوانين تقضي بمصادرة الأراضي من أصحابها. أهمها¹:

* قرار عام 1830: الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية حق مصادرة أملاك المسلمين من الأتراك والأراضي التي هي وقف على المساجد والأعمال الخيرية.

* قرار عام 1833: الذي أقر الحق للسلطات الفرنسية مصادرة جميع الأراضي التي ليس لدى أصحابها عقود أو أوراق تثبت ملكيتها.

* الأمر الصادر في عام 1844 الذي أقر بيع أراضي الأوقاف.

* مصادرة أراضي تقدر مساحتها 6.500.00 هكتار سنة 1871 نظرا للمضايقة التي أحدثتها ثورة المقراني للسلطات الفرنسية.

* منح النازحين الفرنسيين من الألزاس واللورين عقود ملكية زراعية تقدر أراضيها بـ 100 ألف هكتار سنة 1872.

* قانون المستثمرات الفلاحية؛ حيث سمح الاستعمار للشركات الأوربية بالاستثمار في القطاع الزراعي والنقدي وأهمها الشركة العمة السويسرية سنة 1852 واستثمرت في مساحة 20 ألف هكتار في سطيف.

¹ - مساعد أسامة صاحب منعم، "الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الإدارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3، ص: 224. متاحة على الموقع: <http://www.bcchj.com>. تم الاطلاع عليه في: 2019/01/12 على الساعة: 12:25.

* قانون الغابات حيث صدر في سنوات 1874- 1885 - 1903، هدفه من استغلال الغابات من طرف الجزائريين.

من نتائج هذه السياسة على القطاع الزراعي الجزائري انقسامه إلى قسمين (ازدواجية القطاع الزراعي)؛ حيث ظهر قطاع زراعي أوربي متطور للمستوطنين الذين طبقوا علاقات الإنتاج الرأسمالي في الإنتاج الزراعي، وموجه للأسواق الفرنسية، وأهم منتجاته: الكروم، الخضراوات والبقوليات، التبغ، القطن، الفلين، وقطاع زراعي ثاني تقليدي ريفي، يستعمل وسائل إنتاج تقليدية ويستغل الأراضي غير الخصبة على سفوح الجبال والوديان يعرف بقطاع الاكتفاء الذاتي أو ما يسمى باقتصاد التقوت¹.

2- السياسة الاستعمارية المتعلقة بالقطاع الصناعي:

لم تكن الجزائر طيلة الاحتلال الفرنسي سوى مكانا لنهب الموارد الاقتصادية وتحويلها إلى البلد الأم. فقد ارتكزت السياسة الصناعية للاستعمار على إقامة صناعة استخراجية وتحويلية وخفيفة، موجهة بشكل عام نحو التصدير، دون أن تراعي في ذلك مصلحة السكان من أهل البلاد، بعد أن حطمت الأنظمة السائدة والمتعلقة بالأنشطة الصناعية القائمة من خلال هدم محلات الصباغة والدباغة ومحلات الكتان والألبسة والمنسوجات ومحلات بيع الاسماك².

ومن أهم الموارد الاقتصادية التي استولى عليها الاستعمار الفرنسي وشركاته الضخمة ما يلي:

- الحديد: يستخرج من الونزة، بن صاف، جبال نكار، وينتج سنويا ثلاثة ملايين طن.

¹ - نفس المرجع السابق، ص:.

² - خوجة حمدان بن عثمان ، مرجع سابق، ص:277.

- الرصاص: ويستخرج منه سنويا 20 ألف طن.
 - النحاس: ويستخرج منه سنويا 1500 طن.
 - السماد الفوسفات: ويستخرج أكثر من مناجم الكويف قرب تبسة، ويبيع منه سنويا نحو 800.000 طن
 - الزئبق: ويستخرج منه سنويا 1200 طن.
 - النفط: وقد خصصت له سلطات الاحتلال أغلفة مالية خاصة للبحث والتنقيب عنه واستخراجه، وكانت بداية البحث عن النفط في الجزائر المستعمرة منذ عام 1870.
- وبدءًا من 1940 أخذت فرنسا تفكر في إقامة بعض المشاريع التي من شأنها أن تزيد من ارتباط الجزائر بالاقتصاد الفرنسي، وتخدم حركات الوعي الشعبية. وهكذا بدأت البرامج الاستثمارية بالظهور على شكل ميزانيات إنمائية، ففي 1940 وضع برنامج استثماري خاص وصلت مخصصاته 131 مليار فرنك قديم يهدف إلى إنجاز بعض المشاريع خاصة في مجال البناء (42%) والمناجم (30%) وذلك على حساب القطاعات الأخرى خاصة الصناعة التي لم تستفيد إلا من 1% من إجمالي المبالغ المرصودة، وبشكل عام فقد كان هذا البرنامج يخدم المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى .
- وقد كان البرنامج الثاني مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية محاولة منها التخفيف من الضغط المفروض عليها من قبل الشعب وكان ذلك عام 1948، من بين أهدافه تأمين حاجيات السكان المحليين بالدرجة الأولى، غير أن هذا البرنامج الذي كان يشمل كافة البلدان الخاضعة للاحتلال الفرنسي لم يعمل به ليحل محله برنامج آخر عرف بالمشروع الثاني (لتجهيز ما وراء البحر)، وذلك عام 1954 وقد كان موجهًا أساسًا إلى القطاع المنجمي والقطاع العسكري على الخصوص. وتدعم هذا المجهود الاستثماري الذي أقدمت عليه السلطات الفرنسية

خدمة لمصالحها بالزيادة المعتبرة لفروع الشركات الفرنسية المتواجدة بالجزائر حيث تجاوز عددها ستة 1954 أكثر من 10000 شركة، لكن مع اندلاع الحرب التحريرية فقد عرف هذا تراجعاً كبيراً فقد انخفض عدد الشركات المحدثة من 1315 عام 1947 إلى أقل من 317 شركة عام 1954 ثم أصبحت شبه معدومة خلال سنوات الحرب، مع ارتفاع النفقات العسكرية من 114 مليار فرنك قديم سنة 1954 إلى أكثر من 612 مليار فرنك قديم سنة 1961.

وفي غمار هذا الواقع الاقتصادي الصعب وتحت تأثير الثورة التحريرية عملت السلطات الفرنسية على التخفيف من هذا الضغط بانتهاج سياسة جديدة مع نهاية الخمسينات ترمي من ورائها عزل الشعب عن الثورة بوضع برنامج تنموي استعجالي لصالح السكان الجزائريين لتحسين ظروفهم الاقتصادية والاجتماعية عرف هذا البرنامج بخطة قسنطينة¹.

3- القطاع التجاري: بعد أن حطمت القوى الفاعلة الاقتصاد، أحكمت الرأسمالية الاستعمارية قبضتها على السوق الجزائري من خلال سيطرة المستوطنين الفرنسيين على مجمل نشاطات التجارة في السوق الداخلي وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا²، وفتحت المجال للبضائع الفرنسية لدخول السوق الجزائرية من خلال قرارات إقامة الوحدة الجمركية بين الجزائر وفرنسا انطلاقاً من عام 1851 إلى 1867، لتصبح الجزائر سوق داخلي للصناعة الفرنسية، وبالتالي إضعاف الصناعات الأهلية والإنتاج الفلاحي، الذي لم يستطع منافسة الشركات الفرنسية، ضف إلى ذلك احتكار النقل البري والبحري من طرف الشركات الفرنسية³،

¹ - لخلف عثمان، محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعمولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر متاحة على الموقع:

<https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-1328326.htm> تاريخ الاطلاع: 2016/12/25 على الساعة 11:21.

² - مسعود مجاهد، "الجزائر عبر الأجيال"، دار الأيتام الإسلامية، الأردن، بدون سنة نشر، ص: 166.

³ - يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1959، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995، ص ص: 49-50.

والتي تهدف إلى عزل الجزائر تجاريا. وبالتالي تدهور التجارة الخارجية للجزائر لتصبح جزءاً من التجارة الخارجية الفرنسية التي عرفت انتعاشاً كبيراً.

ويتضح مما سبق جلياً أن الاقتصاد الجزائري أصبح اقتصاد استهلاكي تابع للاقتصاد الفرنسي.

المحور الثاني: الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1962-1989.

أولاً: مرحلة الانتظار أو مرحلة بناء الاقتصاد الجزائري 1962-1965.

عرف الاقتصاد الجزائري مشاكل اقتصادية عميقة ورثتها عن الاستعمار الفرنسي، بنية تحتية مدمرة وهياكل اقتصادية معدومة. وكانت القرارات الاقتصادية الكبرى صعبة اتخاذ من طرف الحكومة الجزائرية، في هذه المحاضرة نسلط الضوء على كيفية بناء اللبنة الأولى للاقتصاد الجزائري.

1- المشاكل الاقتصادية الموروثة عن الاستعمار الفرنسي:

- ورثت الجزائر منظومة اقتصادية تعمل على سد حاجيات الاقتصاد الفرنسي¹، إذ تمثل الصادرات إلى فرنسا 85% في مقابل حجم الواردات 80% تأتي من فرنسا.

- ترك الاستعمار الخزينة خالية، وهذا بعد أن سحب كل ودائعه وأمواله التي كانت موجود بالبنوك، إضافة إلى ديون تركها الاستعمار ديون تقدر ب 20 مليار فرنك فرنسي قديم مما ساهم في إنخفاض حاد لكمية السيولة المتداولة، وتجميد للحركة التجارية².

- ورثت الجزائر وضعاً اقتصادياً متردياً، وهذا بسبب رحيل الإطارات الفرنسية 900 ألف عامل منهم 300 ألف ناشطين اقتصاديين يضمون التأطير الإداري والاقتصادي للجزائر³

¹ - بن جامين ستورا، "تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988"، تعريب: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، سوريا 2012، ص: 12.

² - سي لخضر بورقعة، "مذكرات سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة"، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص: 106.

³ - بن جامين ستورا، مرجع سابق، ص: 13.

- تخريب هياكل البلاد، وترك 900000 هكتار من أحسن الأراضي الفلاحية بالبلاد من طرف المعمرين، مع معظم الوحدات الصناعية التحويلية في حالة شغور.

- تفرغ الإدارة من الموظفين الفرنسيين ومن الوثائق الضرورية لشل العمل الإداري بالبلاد.

- التخصص الاقتصادي حيث طغى إنتاج البترول والخمور على باقي المنتجات فهما يشكلان لوحدهما 80% من قيمة الصادرات الجزائرية.

- الازدواجية الاقتصادية على مستوى القطاعات¹، بمعنى وجود قطاعات يسيطر عليها المعمرون متطورة تتميز بكل عناصر التطور من يد عاملة مؤهلة وتكنولوجيا عالية (فلاح، صناعة، خدمات)، وبالمقابل قطاعات تقليدية (فلاح، صناعة، خدمات) يمتلكها الجزائريون.

- سيطرت فرنسا على قطاع الطاقة، حيث واصلت عملية النهب والسلب من خلال عمليات التنقيب عن النفط وتسويقه.

- تفشي البطالة والتي قدرت بـ 2 مليون فرد، وانتشار حاد للفقر².

وأمام هذه المشاكل العويصة كان لابد من ميثاق وطني تتخذ فيه إجراءات سريعة لمعالجة هذه المشاكل

2- برنامج طرابلس 1962: أهم القرارات المتعلقة بالمشق الاقتصادي هي³:

- تبني النظام الاشتراكي كوسيلة للتنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد.

¹ - بن جامين ستورا، مرجع سابق، ص: 12.

² - إدريس بو الكعبيات، " تجربة الجزائر في التنمية- قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد"، مجلة جامعة منثوري قسنطينة ، العدد17، الجزائر، جوان 2002، ص:14.

³ - مؤتمر طرابلس 1962، متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki> تم الاطلاع عليها في تاريخ: 2019/01/01 على الساعة: 09:40.

- محاربة الاحتكارات والإقطاعية.
- مراجعة العلاقات الاقتصادية الخارج.
- بناء اقتصاد وطني متين.
- إقرار إصلاح زراعي (الثورة).
- تأميم البنوك والتجارة الخارجية.
- تأميم الثروات الطبيعية
- تطوير المنشآت القاعدية الصناعية.

3- المميزات الاقتصادية للجزائر خلال الفترة 1962 - 1965:

بعد أن حدد برنامج طرابلس النهج الاشتراكي لبناء الاقتصاد الوطني، وتطبيقا لما جاء في هذا البرنامج سارعت السلطات الجزائرية لإلغاء جميع أشكال التبعية للمستعمر، ولتوفير الإطار التنظيمي للنهوض بالاقتصاد الجزائري، وبمقتضى المرسوم 95/63 وظهر ما يسمى بنمط " التسيير الذاتي" المؤرخ في 22/03/1963 إلى الوجود؛ حيث فرض هذا النوع من التسيير من الواقع والظروف السائدة وهذا بعد مغادرة المعمرين الأوربيين التراب الوطني، تاركين المؤسسات التي كانوا يديرونها فارغة، وكان لزاما على الجزائريين إدارتها رغم انعدام الخبر والكفاءة، لمواصلة عملية الإنتاج والتسيير الذاتي، لأجل ذلك أصدرت السلطات جملة من القرارات تحدد الصيغ التنظيمية للمزارع والمؤسسات المسيرة ذاتيا تتمثل في¹:

¹ - ساعد محمد، " محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري"، طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2017/2018.ص:16.

* قرار 23 نوفمبر 1962 المتعلق بتشكيل لجان التسيير الذاتي داخل المؤسسات الصناعية والمنجمية والحرفية.

* قرار 18 مارس 1963 الخاص بحماية الأملاك السائبة من النهب.

* قرار 28 مارس 1963 الذي ينص تأسيس الهيئات التالية: مجلس العمال، لجنة التسيير، المدير.

وسمحت هذه القرارات بتأميمات مختلفة هي¹:

- تأميم أراضي المعمرين وتطبيق نظام التسيير الذاتي عام 1963.

- تأميم بنك الجزائر وإصدار عملة الدينار الجزائري جانفي 1963.

- تأميم جميع البنوك الأجنبية في ماي 1966.

- تأميم شركات التأمين والتجارة الخارجية وقطاع النقل في ماي 1966.

وتم تسيير المؤسسات ضمن هذا النمط على النحو التالي:

- ينتخب العمال لجنة التسيير.

- يعين رئيس لهذه اللجنة بطريقة ديمقراطية.

- يعين إلى جانب الرئيس مدير من طرف الوزارة الوطنية وله كامل الصلاحيات مثل:

* الحق في الاعتراض أو الموافقة على برامج الاستغلال والتنمية.

¹ - المرجع السابق، ص: 17.

* توظيف العمال الدائمين.

* يراقب المشتريات والمبيعات.

* له الحق في التصرف في الخزينة والقرارات التي لا يوافق عليها غير قابلة للتنفيذ.

واستنادا إلى ما سبق يلاحظ أن هناك تناقض في مضمون عملية التسيير الذاتي على النحو التالي¹:

- وجود تردد في تطبيق مبدأ المركزية أو اللامركزية في عملية التسيير (ازدواجية مكونة من مدير وهيئة منتخبة).

- المدير هو الذي يسيطر على الهيئة المنتخبة.

- تكريس المركزية وتعقيدات البيروقراطية.

- عدم تجسيد المشاركة الفعلية للعمال في تسيير واتخاذ القرارات.

هذه الاختلالات نتج عنها:

- استغلال المديرين الأمية المنتشرة في أوساط العمال لبسط نفوذهم.

- مركزية اتخاذ القرارات وعرقلة نشاط العمال.

- شعور العمال بالغبن.

- سوء الاتصال التنظيمي بين الإداريين والعمال.

¹ - المرجع السابق نفسه، ص: 17.

- بيروقراطية الهيئات الوصية وبطء الإجراءات الإدارية.
- استئثار فئة قليلة من ذوي النفوذ ببعض المزايا المادية والإدارية.
- انخفاض الإنتاج بالقيمة الحقيقية.
- انخفاض معدل الواردات.
- مشاكل التموين، التسويق وقلة رؤوس الأموال.

ثانيا: مرحلة تخطيط التنمية الاقتصادية 1966-1979.

تميزت السياسة الاقتصادية في هذه المرحلة بانطلاق خطط التنمية وتكثيف الاستثمارات بقطاع المحروقات، والتوجه نحو إقامة صناعة ثقيلة، وقد شرعت انطلاقا من سنة 1967 في تنفيذ أول خطة ثلاثية للتنمية تبعتها خطتين رباعيتين، حضت الصناعة بأغلفة مالية هامة من جملة الاستثمارات المعتمدة في الاقتصاد.

1- المخطط الثلاثي الأول 1967-1969:

يعتبر أول مخطط تنموي للجزائر المستقلة هدف إلى تجميع الشروط الضرورية ووضع الأسس الفنية والقانونية لتطبيق إستراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية، وتحددت فيه معالم نموذج التصنيع في الجزائر، و قد لعبت الدولة دورا هاما في إحداث التصنيع الذي له الدور البارز في الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات المخصصة لكل قطاع بما فيها الصناعة.

الجدول رقم (1): توزيع استثمارات المخطط الثلاثي على القطاعات الاقتصادية بوحدة مليون دج

التنفيذ		استثمارات مخططة		القطاعات
%	المبلغ	%	المبلغ	
87	4.750	49	5.400	الصناعة
85.9	1.606	17	1.869	الزراعة
72	855	15	1.124	القاعدة الهيكلية
60.2	249	4.9	413	السكن
77	704	8.2	912	التربية
71.6	103	1.1	127	التكوين
60	117	2.5	285	السياحة
76	229	2.6	295	القطاع الاجتماعي
70	304	4	441	القطاع الإداري
70	147	1.9	215	استثمارات مختلفة
/	9.124	100	11.081	المجموع

Source: Bessaha Abdelgani, " Développement de l'Algerie et problèmes de financement de l'industrie", Bureau national des publications universitaires, thèse de doctorat , université d'Alger, p 121.

يبرز الجدول السابق أن السلطات الجزائرية أولت الاهتمام بالقطاع الصناعي؛ حيث خصصت له مبلغ 5.400 مليون دينار جزائري. وتمثل نسبته 49% من الغلاف المالي للمخطط. أما نسبة الانجاز لما هو مخطط له فقد بلغت نسبة 87 %، موزعة على صناعات الأساس (الصناعة التروكيميائية، الحديد والصلب، الصناعة الميكانيكية) وقدرت نسبتها 89% من إجمالي الغلاف المالي الموجه للصناعة، الصناعة الاستهلاكية والصناعات الخفيفة لم تحض بأغلفة مالية معتبرة بل كانت ضعيفة حيث قرت مخصصاتها على الترتيب 8.5% و2%. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(02): توزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعي.

المجموع		1969		1968		1967		الفروع الصناعية
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
89.32	4209.5	89.5	1933	93	1621.5	83	662	صناعات الأساس
8.5	395	7.91	171	2	169	14	112	صناعات السلع الاستهلاكية
2	108	2.59	56	1	28	3	24	صناعات خفيفة أخرى
100	4712.5	100	2160	100	1754.5	100	798	المجموع

Source : BessahaAbdelgani, Op-Cit, p :124.

هذا وقد عرف الاقتصاد الجزائري خلال هذا المخطط مجموعة تأميمات تتعلق بالمناجم، البنوك، التأمين، وبعض الصناعات الأخرى. موجبتها أنشأت الدولة العديد من الشركات لتسيير القطاعات المؤممة السابقة الذكر

مثل الشركة الوطنية للمناجم " سوناريم " 1966، الشركة الوطنية لعربات والحافلات " سوناكوم " 1967، الشركة الوطنية للمصبرات 1966¹.

2- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

هدف هذا المخطط إلى تحقيق نقطتين أساسيتين هما²:

- تقوية ودعم البناء الاقتصادي الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي للبلاد.

- جعل التصنيع في الدرجة الأولى من بين عوامل التنمية الاقتصادية.

ويعتبر هذا المخطط بداية التخطيط الفعلي للتنمية في الجزائر، حيث قام بتقوية القطاع العام عن طريق

القضاء على الرأسمال الأجنبي، والقيام بمجموعة من التأميمات المختلفة بما فيها المحروقات سنة 1971 وإحداث

ثورة زراعية في 1971/11/08، وتطبيق التسيير الاشتراكي للمؤسسات بتاريخ 16/11/1971.

أما الأهداف الثانوية وإن كانت هي الأخرى على درجة من الأهمية فهي:

- فك أزمة الشغل وتوفير اليد العاملة.

- استكمال ما بدأ التخطيط له في المخطط الثلاثي.

- تحقيق مشاريع أكثر نجاح.

¹ - مختارة حشماوي، " تكوين الاطارات المسيرة الجزائرية"، رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012 ص: 42.

² - لخلف عثمان، " مطبوعة الاقتصاد الجزائري والعولمة" مطبوعة دروس موجهة للسنة ثانياة اقتصاد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، متاحة على الموقع: <https://www.4algeria.com/forum/t/392235> تم الاطلاع عليها في: 2019/01/04 على الساعة 08:39.

ولتحقيق ذلك رصدت الدولة غلاف مالي ضخم يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): حجم استثمارات المخطط الرباعي الأول الوحدة مليار دينار جزائري.

القطاعات	تكاليف البرنامج	الاستثمارات الفعلية
1- القطاعات المنتجة	46.84	25.79
- الصناعة	37.35	21.44
- الزراعة	9.49	4.35
2- القطاع شبه المنتج	4.43	2.60
- التجارة، النقل والمواصلات	4.43	2.60
3- القطاعات غير المنتج	17.27	7.92
- البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.21
- البنية التحتية الاجتماعية	15.24	6.71
المجموع	28.56	36.31

المصدر: بلقاسم محمد، بهلول حسن، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص: 55.

إن المخطط الرباعي الأول رصد حجم الاستثمارات أعلى من ثلاث مرات من المخطط الثلاثي، حيث أخذت القطاعات المنتجة حصة الأسد بـ 25.79 مليار دج، نالت الصناعة الحصة الأكبر منها 21.44 مليار دج في حين الزراعة لم تحض إلا بمبلغ قدر بـ: 4.35 مليار دج. أما القطاعات الغير منتجة فأتت في المرتبة الثانية بغلاف مالي قدره 7.92 مليار دج موزع على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، في حين القطاعات الشبه منتجة لم تحض إلا بمبلغ 2.6 مليار دج من حجم الاستثمارات المخطط لها في هذا الرباعي الأول.

ومن أهم الانجازات التي تم تحقيقها خلال هذا المخطط الرباعي الأول:

- تدشين طريق الوحدة الافريقية الرابط بين المنيعه وعين صالح في 16 سبتمبر 1971.
- وضع حجر الأساس لمركب الحافلات بروجية في 11 فيفري 1972.
- انطلاق أشغال الأنبوب الرابط بين حاسي الرمل وأرزو 28 مارس 1972.
- تدشين الأنبوب الرابط بين حاسي رمل وسكيدة في 14 ماي 1972.
- تدشين معمل الصلب والصفائح لمركب الحجار للحديد والصلب ومصنع الأسمدة الفوسفاتية 1972.
- تدشين مركب سكيدة لتمبيع الغاز في 19 جوان 1972.

3- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

جاء هذا المخطط في نفس اتجاه المخطط الرباعي الأول حيث يعتبر استمرارا لما سبقته، وقد خصصت له اعتمادات هامة قدرت بـ 110.217 مليار دينار وهو ما يمثل أربع مرات المخطط الرباعي الأول تقريبا. وقد احتل القطاع الصناعي بطبيعة الحال الحصة الكبرى بـ 43.5% من إجمالي الاعتمادات الكلية، تليه القاعدة الهيكلية بـ 14%. كما أظهر أيضا جانبا بسيطا للاهتمام بالإطار المعيشي والاستهلاكي للسكان. وقد وزعت المخصصات لهذا المخطط على النحو التالي:

الجدول رقم(04): توزيع مخصصات المخطط الرباعي الثاني 1974-1977. بوحدة المليار دج.

المبالغ	أنواع الاستثمارات
3.79	الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاقتصادية
10.5	الاستثمارات في قطاع المواصلات والتخزين والتجارة
16.72	الاستثمارات الزراعية
28.48	الاستثمارات في قطاع البنية التحتية الاجتماعية
50.73	الاستثمارات الصناعية
110.22	المجموع

المصدر: محمد بلقاسم بهلول حسن، "سياسة تخطيط التنمية"، مرجع سابق، ص: 265.

لقد جاء هذا المخطط هادفاً إلى¹:

- التوازن بين الاستثمار في قطاع إنتاج وسائل الإنتاج والاستثمار في قطاع الإنتاج الاستهلاكي.
- الترقية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.
- استكمال المشاريع التي انطلقت من خلال المخططات السابقة والبدء في مشاريع أخرى.
- تطوير القاعدة المادية عن طريق تنمية القوى الإنتاجية للمجتمع، وأهمها توفير الطب والتعليم المحاني حتى تستفيد منه الطبقة الفقيرة من الشعب.
- خلق فرص التعاون الاقتصادي المشترك مع العالم الخارجي خاصة دول العالم الثالث.

¹ - فتوح خالد، "الاستثمار ودوره في التنمية المحلية - دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2010/2009، ص: 118.

3-1- الانجازات المحققة خلال الرباعي الثاني: 1974-1977:

هذا المخطط تحققت الانجازات التالية:

- إنشاء شركات كبيرة تهتم بالصناعات الأساسية مثل سوناتراك، الشركة الوطنية للحديد والصلب، سوناكوم، شركة الصناعات الميكانيكية، السونيلاك للأجهزة الكهربائية والإلكترونية، السوناريم، شركة البحث في المناجم.

- مركب الحديد والصلب بالحجار في عنابة لمعالجة الحديد الأتي من الونزة.

- مصنع تمييع الغاز الطبيعي بسكيدة بطاقة معالجة قدرت بـ 3.5 ملايين متر مكعب.

- مصانع لتكرير النفط بسكيدة وأرزيو.

لقد بلغ عدد الشركات الوطنية 49 شركة وطنية في الميدان الصناعي و19 شركة للخدمات و8 تنظيمات بنكية ومالية، وارتفعت الاستثمارات من 49.4 مليار دينار سنة 1967 إلى 53.7 مليار دينار سنة 1979

وعلى الرغم من ضخامة الغلاف المالي للمخطط الرباعي الثاني إلا أن هناك مشاريع لم يكتمل انجازها، الأمر

الذي استدعى مرحلة تكميلية مدتها سنة من 1978 إلى 1979 وقد تميزت بما يلي¹:

- ضخامة البرامج المتبقية بدون إنجاز من المخطط الرباعي الثاني.

- الكثير من البرامج التي أعيد مراجعتها نتيجة التغيرات التي حدثت على مستوى الأسعار.

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، مرجع سابق، ص 335.

- إدراج برامج استثمارية لأول مرة لتلبية متطلبات التنمية الجديدة.

والجدول الموالي يوضح حجم الاستثمارات المخصصة للمخطط التكميلي 1978-1979.

الجدول رقم(05): يوضح مخصصات الصناعة والفلاحة ضمن المخطط التكميلي. بوحدة المليار دج.

المخطط التكميلي	القطاعات
الانجازات	
3.259	الفلاحة
66.864	الصناعة
106.759	الغلاف المالي للمخطط

Source: Houcine Benissad, " la réforme économique en Algérie", Bureau national des publications universitaires , Algérie ,1991, p : 17.

2-3- تقييم مرحلة المخططات 1965-1979

تعتبر هذه المرحلة مهمة بالنسبة للاقتصاد الجزائري ففيها تم¹:

- تهيئة الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة بالرغم من قصر المرحلة التي تغطي الفترة(1962-1966)، وكذا ضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وعدم وجود بنية تحتية لانطلاق النمو الاقتصادي.

¹ - مساعد محمد، مرجع سابق، ص ص: 29-30.

- مواجهة الفراغ في الإدارة الاقتصادية عند الاستقلال عن طريق تطبيق "نظام التسيير الذاتي"، هذا الأخير الذي كان فعالا ومفيدا بعد الاستقلال مباشرة، لكنه فيما بعد صار أقل ملائمة بالنسبة للتنمية الاقتصادية، في ظل التطورات الاقتصادية العالمية.
- النمو الاقتصادي مؤشراتته كانت لا بأس بها وتتراوح ما بين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي خلال هذه الفترة.
- انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980.
- نسبة الاستثمار بلغت 47.5%.
- مستوى الاستهلاك 45%.
- ارتفاع الناتج المحلي الخام إذ ساهم فيه القطاع الصناعي بنسبة 65.42%.
- صادرات المحروقات بلغت ذروتها في هذه الفترة 41.70%.
- ظهور شركات وطنية أبرزها شركة سوناطراك سنة 1963.
- التأميمات المختلفة: تأميم أراضي المعمرين وتوزيعها، تأميم بنك الجزائر الذي تحول إلى البنك المركزي، وإلغاء العملة الفرنسية، واستبدالها بالدينار الجزائري سنة 1963، وكذلك تأميم الثروات الطبيعية.
- الاهتمام بالتصنيع إذ شكل محورا هاما من المحاور الكبرى في السياسة الاقتصادية للجزائر.

أما المشاكل والمعوقات التي عرفتھا الفترة فشملت ما يلي¹:

- تهميش القطاع الفلاحي في ظل وجود سوق داخلية كبيرة، عجز الانتاج الوطني في تلبية الاحتياجات الوطنية.
- ارتفاع حجم المديونية الخارجية التي وصلت 18 مليار دولار 1979 مقارنة بسنة 1970 التي لم تتعدى فيها المليار دولار، وهذا لأن كل المشاريع المخطط لها كانت تحتاج أغلفة مالية كبيرة، في حين الإيرادات العامة للدولة لا تغطي هذه الاحتياجات.
- الاعتماد الكلي على مداخل المحروقات، وهذا يعد انحراف عن إستراتيجية التنمية الاقتصادية، لأن نموذج المنتج الوحيد في تمويل الاقتصاد يعرض الاقتصاد لهزات داخلية وخارجية.
- ضعف منظومة التخطيط وغياب رؤية تنظيمية.
- عدم كفاءة المخططات الخاصة بالمؤسسات وتفككها وانسجامها مع خطة الدولة.
- عدم كفاءة أنظمة الإعلام من حيث تقديم المعلومات الضرورية للمؤسسات لمتابعة نشاطها والتي تعد ضرورية لتنفيذ السياسة الكلية للاقتصاد.
- تعرض نموذج التخطيط لعوائق تمثلت في نقص قدرات الانجاز بسبب محدودية العرض وخاصة في قطاع البناء والأشغال العمومية، الأمر الذي أدى إلى بروز أزمة السكن، نتيجة النمو الديمغرافي المتزايد.
- الروح الاتكالية التي خلفها هذا النموذج.
- التكنولوجيا المعتمدة خاصة في التصنيع كانت متقادمة.

¹ - مساعد محمد، مرجع سابق، ص 30-31.

- نقص فادح في التكامل الاقتصادي بين القطاعات، نظرا للأولوية المطلقة التي أولتها الدولة لقطاع الصناعة.
- هروب رأس المال الخاص نحو الخارج، بعد صدور قانون الاستثمار في 1966 والذي يوضح فروع النشاط الحيوي للاقتصاد الجزائري والمخصص للدولة.
- عزوف الاستثمار الأجنبي عن مواصلة الاستثمار وفق نموذج التنمية المتبني آنذاك، ومغادرته نحو بلدان أخرى.

ثالثا: مرحلة التحول الإداري للإصلاحات الاقتصادية 1980-1989.

- أدى التركيز على النشاط الصناعي في المخططات السابقة إلى حدوث إختلالات في توازنات الاستثمارات الوطنية، لأجل ذلك تم إعادة النظر في توزيع الاستثمارات على القطاعات الأخرى، ضمن المخططين الخماسيين الأول والثاني على النحو التالي:

1- المخطط الخماسي الأول 1980-1984:

- أن المحاور الكبرى لهذا المخطط الخماسي تمثلت في الأهداف التالية:
- الإنتاج الوطني هو مصدر تغطية الحاجيات الأساسية للمواطنين خلال العشر سنوات الجارية.
- تعبئة الطاقات والكفاءات الوطنية.
- مواصلة بناء الاقتصاد الوطني.

- ضمان دعم الاستقلال الاقتصادي للبلاد والتحكم في التوازنات والنسب العامة للاقتصاد وتنمية النشاطات الاقتصادية المتكاملة، نشر التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر كامل التراب الوطني.

ولتحقيق هذه الأهداف تم توزيع المخصصات على الاستثمارات كما هو موضح في الجدول الموالي:

جدول رقم(06): يوضح توزيع مخصصات الاستثمار للفترة 1984-1980.

القطاعات	باقي سنة 1979 مليار دج	برامج جديدة	تكلفة البرنامج	الترخيص المالي 80 - 84	%المخصصة للقطاع من الغلاف المالي
الصناعة	82.9	153.8	236.7	174.5	43.6
الزراعة	17.8	41.6	59.4	47.1	11.8
النقل	2.4	13.4	153.8	13.0	3.2
البريد والمواصلات	1.8	6.2	8.0	6.0	1.5
التخزين والتوزيع	8.8	9.0	17.8	13.0	3.2
الطرق ومحطات النقل	8.6	19.6	28.2	17.5	4.4
تهيئة المناطق الصناعية	0.7	1.4	2.1	1.4	0.3
التجهيزات الجماعية	2.4	10.9	13.3	9.6	2.4
التربية والتكوين	30.3	35.4	65.7	42.2	10.5
السكن	34.5	58.0	92.5	60.0	15
البنيات الاجتماعية الأخرى	3.1	8.1	12.2	9.3	2.3
المجموع	196.9	363.6	560.5	400.6	100

المصدر: التقرير العم للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1985، ص:122.

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المخطط الخماسي الأول قد حدد ترخيصا ماليا للاستثمارات مقدارها 400.6 مليار دج وهي أقل من حجم الاستثمارات التقديرية المقررة في هذا البرنامج والبالغة 560.6 مليار دج، مما يدل على أن جزء من الاستثمارات في هذا المخطط يبقى غير منجز في نهاية الفترة مقدر بـ 159.9 مليار دج، ويتم نقله إلى المخطط الخماسي الثاني.

واستند تنفيذ هذا المخطط الخماسي 1980-1984 إلى نقطتين مهمتين هما:

* العجز المالي الكبير وعدم قدرة المؤسسات التحكم في طاقتها الإنتاجية.

* ارتفاع أسعار البترول سنة 1981.

لذا أقدمت السلطات عند بداية تنفيذ المخطط إلى تبني جملة من الإصلاحات الاقتصادية شملت جميع قطاعات النشاط الاقتصادي وتمثلت في إعادة الهيكلة ومنح بعض الاستقلالية للمؤسسات العمومية.

1-1- إعادة الهيكلة العضوية:

في الحقيقة إن التدابير المتخذة، في إطار إعادة هيكلة المؤسسات خلال المخطط الخماسي الأول، تهدف إلى رفع مستوى التسيير وتحسين معدل استغلال الطاقة الإنتاجية للجهاز الإنتاجي القائم. على اعتبار أن سوء التسيير وعدم التحكم في الإنتاج بالنسبة للمؤسسات الصناعية خاصة وتشغيلها بطاقة إنتاجية متدنية يرجع إلى ضخامة هذه المؤسسات، وبالتالي لابد من تفكيكها وتقسيمها إلى وحدات صغيرة، لتسهيل عملية تسييرها.

في هذا السياق تم إصدار مرسوم 80-242 الصادر في 04-10-1980 وطبقته في بداية 1981؛ حيث تم تقسيم 50 مؤسسة عمومية كبيرة الحجم إلى 300 مؤسسة جديدة¹. معتمدة في ذلك على مجموعة من الأسس تتمثل في²:

- التحكم في الأدوات الإنتاجية والاستغلال العقلاني للطاقات في المؤسسات الصناعية.
- تبسيط مهام المؤسسات العمومية عن طريق الفصل بين وظائف الإنتاج والتوزيع والتنمية، وهذا من خلال تقسيم المؤسسات الكبرى إلى مؤسسات ذات حجم صغير ومتوسط.
- توزيع مقرات بعض المؤسسات على العواصم الجهوية والمدن الداخلية لتخفيف الضغط على الجزائر العاصمة التي تتركز فيها المؤسسات الصناعية بشكل أكبر.

كما اهتمت السلطات الجزائرية بالقطاع الخاص من خلال اعتماد الإجراءات التالية:

- الإجراءات المتعلقة بكيفيات تطبيق تحويل الملكية، بعد أن تم صدور قانون 11/82 المؤرخ في 1982/08/21 المتعلق بكيفية تنظيم الاستثمارات، المتعلقة بالقطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي. من أهم النقاط التي شملها هذا القانون:

* تشجيع مساهمة القطاع الخاص في البرامج التنموية.

* العمل على توفير مناصب العمل.

* إتمام إنجاز تعهدات القطاع العام عن طريق الشراكة واعتماد صيغ التعاقد.

¹ - كربالي بغداد، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، جانفي 2005، ص: 05-

² - مساعد محمد، مرجع سابق، ص: 34

* توسيع الاستثمار ليشمل حيزا كبيرا من المناطق الجغرافية للوطن.

* تحديد نسبة المشاركة الأجنبية بـ49% من رأس مال الشركة.

* تنظيم الاستثمار الاقتصادي الخاص وتقديم الامتيازات والضمانات والتسهيلات للمستثمرين.

- تمويل استغلال المؤسسات الجديدة المنبثقة عن هذه العملية.

1-2-الهيكلية المالية: فرضت الهيكلية العضوية ضرورة القيام بالهيكلية المالية للمؤسسات المهيكلة حديثا ومساعدتها على مواصلة نشاطها الاقتصادي. ففي سنة 1981 تم إنشاء لجنة خاصة بإعادة الهيكلية المالية، لدراسة أسباب الاختلال المالي الذي تعاني منه المؤسسات العمومية، والتي اقترحت مخطط نموذجي للتسوية قصير ومتوسط الأجل¹.

2- المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:

يعتبر هذا المخطط تكملة وامتداد للمخطط السابق، وتمثلت توجهاته الأساسية في²:

- التوجه للسوق الوطني وإعطائه الأهمية كقاعدة ارتكاز للتنمية الاقتصادية في المدى المتوسط.
- التمويل الذاتي للاستثمارات من طرف المؤسسات، ولإلحاقها من اعتمادها على قروض الدولة في تمويل استثماراتها،
- تقليص التضخم وتشجيع الادخار عن طريق كبح الاستهلاك العائلي، وخلق مليون منصب عمل جديد.

¹ - كمال عايشي، " أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2006، الجزائر، ص:338.

² - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر، 1985، ص:168.

- يجب على المؤسسات العمومية والقطاع الخاص أن تساهم أكثر من الماضي لتحقيق البرامج الاستثمارية، خصوصا في قطاع البناء والأشغال العمومية والتي تشكل 50% من القيمة الإجمالية لبرامج الاستثمار العمومية.
 - تدعيم المشاريع الكبرى التي يمكن لها أن تخلق نوعا من التكامل الصناعي، وترقية الصادرات خصوصا القطاعات الصناعية الغذائية ومواد البناء.
 - العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي من خلال التحكم في التوازنات المالية الخارجية.
 - تخفيض تكاليف وأجال إنجاز المشاريع في جميع القطاعات والتحديد الصارم والحتمي للجوء إلى الطاقة الخارجية العاملة في حقول البترول والخدمات، والمراقبة المالية لشروط تعبئة القروض الخارجية.
 - تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان.
 - تدعيم المكتسبات المعتبرة المحققة في مختلف المجالات، وخاصة على صعيد تنظيم الاقتصاد والفعالية في تسيير المؤسسات ولامركزية الأنشطة والمسؤوليات.
 - المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية المطلوب تلبيتها.
- وفيما يخص الاستثمارات فقد خصص لهذه المرحلة مخطط خماسي ثاني قدر غلافه المالي بـ : 550 مليار دينار جزائري. مما يسمح بإعطاء فعالية أكبر لجهاز الانتاج بصفة عامة وأنجاز المشاريع بصفة خاصة، كما يسمح بتحقيق الأهداف الأساسية خلال هذه الفترة وتوسيع وتدعيم قاعدة التنمية وتوفير ظروف ملائمة من شأنها أن تحل محل المحروقات في مجال تمويل التنمية، وفي مايلي الاستثمارات المخصصة لهذا المخطط الخماسي الثاني.

جدول رقم (07): حجم الاستثمارات للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989 (الوحدة مليار دج)

النسبة	المبلغ المخصص	القطاعات
5.45	30	الزراعة
7.45	41	الري
0.18	01	الصيد البحري
14.36	79	مجموع الفلاحة والري
7.23	39.8	المحروقات
5.14	28.3	الكهرباء
2.02	11.1	البيتروكيمياء
0.54	03	المعادن
3.27	18	الحديد والصلب
3.02	16.6	البناء الميكانيكي - الكهرباء
8.61	47.4	صناعات أخرى
28.03	154.2	مجموع الصناعات
3.45	19	وسائل الانجاز
2.72	15	وسائل النقل
2.88	15.85	التخزين والتوزيع
1.45	08	البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

8.27	45.5	المرافق الاقتصادية
13.81	76	السكن
1.45	08	الصحة
3.71	20.45	مرافق اجتماعية أخرى
08	44	التجهيزات الجماعية
8.18	45	التربية والتكوين
100	550	المجموع العام

المصدر: التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، الجزائر 1986، ص: 05.

يقتضي برنامج الاستثمارات المعتمد بسير محكم للاستثمارات في شتى مراحله، قصد القيام في إطار المخططات السنوية بالتعديلات اللازمة حسب تطور الأوضاع الاقتصادية الدولية والتوسع الحقيقي للموارد الخارجية والتطور الذي سيتم في مجال إنتاجية جهاز الإنتاج وفعاليته، كما يزداد هذا الأمر أهمية نظرا لضيق مجال التدخل خلال الفترة (1985-1989) حيث أن نسبة 55% من النفقات خصصت لإنهاء البرامج غير المكتملة الانجاز سنة 1984.

ومن معطيات الجدول السابق يتضح أن الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي في هذا المخطط قد بلغت نسبة 14.36% من النفقات الإجمالية، أما القطاع الصناعي فقد خصص له مانسبته 28.03% بمبلغ مالي قدر بـ 154.2 مليار دج، وهو مبلغ معتبر يوحي بالأهمية التي لا يزال يستحوذ عليها القطاع، كما توزعت باقي النفقات الاستثمارية الأخرى من أجل إحداث التوازن بين القطاعات.

لقد شهدت الجزائر خلال هذه الفترة عدة مشاكل اقتصادية أثرت على السير الحسن لما تم التخطيط له؛ حيث عرفت أسعار النفط انخفاضا حادا، مما شكل ضربة موجعة وعنيفة للاقتصاد الذي أصبح عاجزا بسبب تقلص

إيراداته من العملة الصعبة وبالتالي صعوبة تمويل البرامج التنموية المسطرة، ويلاحظ خلال هذا المخطط أن توجه الاستثمار تزايد نحو الاستثمارات خارج مجال المحروقات.

يعتبر المخطط الخماسي الثاني طموحا في أهدافه وبرامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال في التوازن بين الطلب والعرض في المنتجات الاستهلاكية والتوازن الجهوي والتكامل بين القطاعات الاقتصادية، وإعطائه أولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني وتطوير قطاع الفلاحة والري والتقليل من الاعتماد على الخارج مع تدعيم سياسة اللامركزية وتوجيه الاستثمارات لتنمية الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية خصوصا في مناطق الهضاب العليا والجنوب¹، فبالرغم من الاعتمادات المالية المخصصة لهذا البرنامج، إلا أنه لم يستطع تحقيق أهدافه، حيث بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370.5 مليار دج، إذ لم يعد بالإمكان القدرة على مواصلة تمويل المشاريع التنموية انطلاقا من سنة 1986. ما أفرز عجز كبير لدى خزينة الدولة، تم تمويله من خلال إصدار كتلة نقدية بدون مقابل، أكدت بدورها ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على القيام بمهامه (الادخار، مراقبة الصرف، نظام الاستيراد)، مما ساعد على نشوء واتساع سوق موازية للعملة الصعبة، إلى جانب العجز الكبير في ميزان المدفوعات نتيجة ارتفاع الديون الخارجية، وأمام هذه الأوضاع كان لزاما على الدولة إيجاد حلول تخفف من الأزمة ثم القضاء عليها، وفعلا بدأت الجزائر برنامج إصلاح يهدف إلى إعادة الاعتبار للمؤسسة الاقتصادية كعامل اقتصادي يتمتع بالاستقلالية التامة، ووضع آليات تشريعية تمكن الدولة من تكريس دورها كسلطة عمومية ومنظم استراتيجي. وقد تم وضع إجراءات قانونية في جانفي 1988، بمصادقة من المجلس الشعبي الوطني، وتم تحويل تسمية المؤسسة العمومية الاشتراكية إلى المؤسسة العمومية الاقتصادية.

¹ - محمد بلقاسم، حسن بهلول، مرجع سابق، ص: 140-175.

وفي إطار استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية أصبحت المؤسسة العمومية الاقتصادية لها الحرية المطلقة في اتخاذ القرارات واختيار الاستثمارات والتقييم دون العودة للجهة الوصية (الوزارة). كما أصبحت المؤسسات العمومية الاقتصادية شخصية معنوية مستقلة عن الدولة، حيث أن هذه الأخيرة أصبحت مالكة مساهمة في رأسمالها، بينما صناديق المساهمة هي التي لها الحق في التصرف في كل ما يتعلق بتسيير الممتلكات وتحديد مختلف العمليات على عناصر أصول المؤسسة من بيع وتحويل وغيرها.

المحور الثالث: توجه الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق.

أولاً: المرحلة الإصلاحات الكبرى وسياسات التعديل الهيكلي 1990 - 1998.

تعتبر الجزائر من بين الدول النامية، التي تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي وكسر حاجز الركود الذي أصاب اقتصادها وقد قامت بعدت إصلاحات مست مختلف الميادين الاقتصادية، بدأت هذه الإصلاحات مع بداية الثمانينات، إلا أن عدم نجاعة النشاطات الاقتصادية أدت إلى تراجع كبير في معدلات نمو الاقتصاد الجزائري واختلال التوازنات المالية، ما دفع بالسلطات إلى تبني سلسلة من التشريعات والقوانين منذ سنة 1988، تعجل الدخول في اقتصاد السوق مع بداية 1991.

1- تحول الاقتصاد الجزائري اتجاه اقتصاد السوق: إن التوجه نحو اقتصاد السوق كان حتمية فرضتها عدة أسباب نوردتها في ما يلي¹:

* تضخم في الاقتصاد الجزائري بلغ 30%.

* بطالة بلغت 25% من اليد العاملة القادرة على العمل وخاصة لدى فئة الشباب.

* عدم التوازن المستمر في ميزانية الدولة، الناتج عن خلل في توازن مؤسسات القطاع العمومي.

* امتصاص قرابة 5/4 من إيرادات الصادرات من طرف الجهاز الإنتاجي العامل فقط بنسبة 50% من الناتج

الداخلي الخام.

2- واقع وتطور الاقتصاد الجزائري خلال فترة التسعينيات:

¹ - محمد الصالي، "تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، سنة: 2016/2015، ص ص: 145-146.

1-1-3- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط: وذلك قصد تسهيل عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق وتجنب معوقات التوجيه الاقتصادي البيروقراطي، حيث صدر القانون 88-02 الصادر بتاريخ 12/01/1988 المتعلق بنظام التخطيط والذي وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي.

1-1-4- مراجعة القانون الأساسي للنظام الإنتاجي الفلاحي: ونصوص القانون 87-19 المؤرخ في 18/12/1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي العام، وكذا الاستغلالات الفلاحية المتعلقة بهذا القطاع ثم تقسيمها وتخصيصها، حيث قامت الحكومة في سنة 1987 بتقسيم حوالي 3500 مزرعة حكومية كبيرة إلى تعاونيات خاصة صغيرة ومزارع فردية تتمتع بحقوق استغلال طويلة الأجل¹.

1-1-5- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني: حسب نصوص القانون رقم 88-85 المؤرخة في 12/07/1988، فإن سقف الاستثمارات المثبتة بالقانون رقم 82-11 المؤرخة في 21/08/1982 وصل إلى 30 مليون دج، وأن القانون 90-10 المؤرخ في 14/04/1990 والمتعلق بقانون النقد والقرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر².

1-1-6- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل القطاعات غير التابعة للدولة: وحسب نصوص قانون النقد والقرض المؤرخ في 14/04/1990، فإنه يرخّص لغير المقيمين بتحويل أموالهم إلى الجزائر لتمويل كل الأنشطة الاقتصادية غير مخصصة للدولة أو لمؤسساتها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني³.

¹- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن، 1998، ص 10.

²- المادة 187 من قانون النقد والقرض، الصادرة بتاريخ 14/04/1990، الجريدة الرسمية العدد 16.

³- المادة 183 من قانون النقد والقرض، الصادر بتاريخ 14/04/1990، الجريدة الرسمية العدد 16.

1-1-7- صنع تأطير جديد للأسعار: وذلك من أجل إعادة إعداد آلية للأسعار كأداة ضبط، ففي السابق لا تظهر آلية الأسعار بأنها استعملت كأداة ضبط، وهذه الآلية عملت عن طريق الكميات، ولكنها اصطدمت بسياسة الدعم الهامة المتعلقة بالمنتجات الضرورية.

1-1-8- إعادة تنظيم التجارة الداخلية: وذلك بإعادة إنشاء وظيفة التجارة بالجملة (الفقرة 41- قانون المالية التكميلي 1991 والمنشور رقم 63 المؤرخ في 20/08/1990 بوزارة الاقتصاد) وعودة المنافسة (مرسوم سبتمبر 1988 يلغي كل الاحتكارات المتحركة في الاقتصاد الجزائري وغير المؤسسة عن طريق القانوني)¹.

1-1-9- إعادة تنظيم التجارة الخارجية: وذلك عن طريق إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية من خلال السماح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية.

1-1-10- التطهير المالي للمؤسسات الاقتصادية العمومية: إن هذا التطهير المالي ليس مساهمة بالمال الجديد، ولكنه إجراءات تجميعية عن طريق التمويل بالأموال الخاصة (الديون) أمام الخزينة العمومية، وإعادتها إلى الوضع السابق بالمكشوفات البنكية بسندات أو أوراق مساهمة والتخفيف من التكاليف المالية التي تتحملها المؤسسة الاقتصادية العمومية.

وتهدف سياسة التطهير المالي للمؤسسات إلى تحقيق هدفين رئيسيين هما²:

تصحيح و تقادي كل العيوب الناجمة عن نظام التسيير السابق الذي أثبت فشله.

¹ - حسين بن يسعد، إعادة الهيكلة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص74.

² - المرسوم التنفيذي 91-75 المؤرخ في 16/03/1993 - حسب التخصيص الخاص رقم 302-063 الذي عنوانه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.

- تجميع المديونية بهدف التقليل من درجة ثقلها على الحياة اليومية للمؤسسة، مع محاول إحياء الديون الطويلة عن طريق سياسة الكشوفات المصرفية، لأن تطهير وضعية المؤسسات والبنوك يخلق بينها جو من التعاون في شكل جيد.

1-1-11- مكانة الاقتصاد غير الرسمي أو المضاربات: بواسطة الإجراءات الاقتصادية لاستقرار السوق بالمنتجات الضرورية لتسيير الطلب وحماية الإنتاج الوطني.

1-1-12- التحويل التدريجي للعملة الوطنية: بواسطة إجراءات تعتمد أساسا على تعقيم الفوائض ورقابة متوازنة لتطور الكتلة النقدية، وتشجيع القدرات على الصادرات ومستوى احتياطات الصرف، وأخيرا إجراء الانزلاق التدريجي للدينار نحو قيمته الحقيقية.

1-1-13- إعادة هيكلة الدين الخارجي: وذلك لتخفيف ضغط خدمة الدين وهذه الدفعة الأولى من الإصلاحات زادت حدتها الأزمة السياسية في سنة 1991.

ورغم هذه النصوص التشريعية والتنظيمية التي تبعث على الثقة والاطمئنان في نفوس الرأسماليين الخواص ومن خلال الضمانات التي تحتوي عليها، إلا أن الصعوبات والعراقيل التي تعود أساسا إلى وضع التوازن المالي الخارجي من جهة، والسلوكيات البيروقراطية من جهة أخرى، جعلت هذه الثقة في حالة قلق وعدم استقرار، وجعلت نوعية المستثمرين هم الأشخاص الذين يطمعون في السند المالي من الدولة.¹

¹ - محمد بلقاسم، حسن بهلول، مرجع سبق ذكره، ص 78.

2-2- الدفعة الثانية من الإصلاحات 1991:

بدأت الدفعة الثانية من الإصلاحات في أبريل 1991 مع توقيع الاتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي اشترط في مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الاقتصادية التي تم الشروع فيها حيث أن هذه الدفعة الثانية من الإصلاحات توجت بإصدار نصيين أساسيين هما:

1- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في أكتوبر 1993: المتعلق بترقية الاستثمارات الذي ألغى النظرة

القديمة التمييزية بين الاستثمار الخاص والعام وأدى إلى:

* إنشاء حرية الاستثمار بالشكل المرغوب من صاحب المشروع.

* وضع نظام تشجيعي وتوجيهي للاستثمار.

* خضوع الاستثمار إلى نظام بسيط للإشهار.

* تكريس الضمانات للمستثمر وخاصة حرية تحويل رؤوس الأموال المستثمرة ومدا خيلها واللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع، والجزائر عضوه في العديد من الاتفاقات الدولية من ناحية ضمان الاستثمارات.

2- المرسوم التشريعي رقم 93-08 المؤرخ في 25 أبريل 1993: المتعلق بمراجعة القانون التجاري وخاصة

توسيع الأشكال القانونية للشركات، وكذا إدخال أدوات جديدة في التجارة مثل التوريق Factoring والتمويل الإيجاري Leasing.

في الفترة ما بين سنتي 1992 و 1993 كانت وضعية الاختلالات المالية الخارجية والداخلية تتمثل في

أربعة عوامل هامة وهي :

* **الاختلالات المالية الخارجية:** تعود إلى أن أجل استحقاق الدين الخارجي كان قصير الأجل الذي يفرض تقشفا في الواردات، وهذا يلحق أضرارا بالغة على الاقتصاد.

* **عجز الميزانية:** وهو ذلك الذي عاد إلى الظهور في سنة 1992، وهو ما يفرض استنتاج ملاحظتين هما:

الملاحظة الأولى: تتعلق بالتطور الخطير للعلاقة بين نفقات التسيير والإيرادات الإجمالية حيث تمت تغطية نفقات التسيير بـ 61% من الإيرادات الإجمالية في 1991، وبـ 76% من الإيرادات الإجمالية في 1992، وبـ 93% من الإيرادات الإجمالية في 1993، مما يبين أن ميزانية الدولة كانت تسيير نحو التخلي عن وظيفتها الأساسية الادخارية في الاقتصاد هذا من جهة، وأصبحت نفقات التجهيز شبه ممولة كليا بعجز الميزانية من جهة أخرى، لأنه لم يبق لها إلا القليل وهي تحتاج إلى أموال كبيرة، وهذه الوضعية مخالفة كليا مع ما حدث في السبعينات أين كان ادخار الميزانية يمول نفقات التجهيز كلية، ويسمح أيضا بفائض إجمالي للميزانية والذي كان يخصص لتمويل جزء من الاستثمارات الإنتاجية للمؤسسات العمومية¹.

الملاحظة الثانية: والتي تتعلق بالاستثمارات، حيث أن علاقة التراكم الإجمالي للأموال الثابتة إلى الإنتاج الداخلي الإجمالي تستمر إلى أن تكون أكبر من 30%، وهذا مؤشر آخر للتكشف، والتفسير هو أن هيكل التراكم الإجمالي للأموال الثابتة تم توجيهه بشكل قليل نحو الاستثمارات الإنتاجية المباشرة، فمثلا من 191.5 مليار دج مقدرة في قانون المالية 1993، كانت 102 مليار دج قد خصصت للاستثمار، ومن 102 مليار دج 23.4% فقط كانت قد وجهت نحو الاستثمارات المباشرة الإنتاجية، منها 12% هي نفقات التجهيز، وفي ظل هذه الظروف فإن أي زيادة في الاستثمارات لا تعمل إلا على مضاعفة الاختلالات

¹ - أحمد بن بيتور، مرجع سبق ذكره، ص 76-77.

وعليه فإن الحصة النسبية للضرائب خارج الجباية العادية في الناتج الداخلي الإجمالي خارج المحروقات: 25% في سنة 1986، و18% في سنة 1991 و1992 .

* **التضخم:** تجاوز معدله 30%، و كانت محاولة كبحه وتجنب أثره على الندرة وتطور السوق الموازية من الأمور المهمة لتجاوز الأزمة، ويمكن تفسير التضخم بأسباب هيكلية وأسباب السياسات الاقتصادية الكلية، حيث أن الأسباب الهيكلية أو المؤسسية تتعلق بتكوين هيكل المؤسسات في البداية، والهدف الحقيقي من تأسيسها وما يتبع المؤسسة من سياسة تشكيل أسعار منتجاتها، سياسة الإنتاج، حرية البيع والمنافسة، رفع مراقبة الأسعار ونظام الأسعار الإدارية، وترك الحرية للمؤسسات لزيادة أسعارها أو انخفاضها في إطار المنافسة، أما أسباب السياسات الاقتصادية الكلية فهي بمعنى العوامل الاقتصادية الكلية التي تفسر التضخم تكمن في فائض السيولة في الاقتصاد، وفي صرامة العرض وفائض الطلب.

إن محاولات كبح التضخم كانت كلها بإجراءات جزئية وهو ما يفسر الاختلالات على مستوى الأسعار النسبية وتأثيرها على هيكل الإنتاج والاستثمار.

* **الإعسار المالي الشديد:** كان نتيجة للطلب غير العادي للقرض من جهة المؤسسات للسحب على المكشوف التي لا تضمن إلا القليل من المقابل الإنتاجي، وبالتالي فإن تمويل النشاط الاقتصادي كان بالسحب على المكشوف المعمم على المؤسسات لدى البنوك وبتمويل عجز الميزانية، بالإضافة إلى فائض في الطلب على السلع والخدمات والعملات الأجنبية والقروض، وفي المقابل ثبات في العرض للقطاع الإنتاجي، بمعنى آخر هو أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي. ولمواجهة الأخطار الناتجة عن تدهور الوضعية الاقتصادية والاجتماعية والمالية، فإنه تم تحضير برنامجا اقتصاديا وماليا لأربع سنوات انطلقا من 1994 لإعادة التوازنات المالية الداخلية والخارجية ولخلق الظروف الضرورية لنمو اقتصادي متين ومستديم.

2-3- الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية (1994-1995):

بدأت الدفعة الثالثة من الإصلاحات الاقتصادية في أبريل 1994 لتستمر إلى مارس 1995 بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993، حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في 1993 إلى 14.2 دولار في 1994، بالإضافة إلى تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي، مما أدى إلى بروز ملامح الأزمة المالية الاقتصادية التي بدأت تظهر، صاحبها عدة ضغوط داخلية وأخرى خارجية، ومن بين الضغوطات على المصادر المالية الداخلية نجد:

* العجز الإجمالي للمالية العمومية.

* نمو الكتلة النقدية تجاوز 10.3 % وارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 30% سنة 1993.

* ركود النشاط الاقتصادي وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في المتوسط..

أما الضغوطات المالية الخارجية فتمثل فيما يلي¹:

* خدمات الديون تمثل سنة 93 حوالي 86 % وهو ما دفع السلطات العمومية إلى إعادة جدولتها.

* تسديد خدمات ديون التي بلغت قيمتها 28 مليار دولار خلال الفترة (91 - 93).

* التقليل الكبير في الواردات خلال الفترة (92 - 93)، حيث لم تمثل سوى 50% من المستوى الذي كانت

عليه سنة 1985 بالسعر الجاري، وهو ما انعكس على تموين الجهاز الإنتاجي، وانخفاض الإنتاج الإجمالي بالقيم

الحقيقية بـ - 2.5% سنة 1993.

* انخفاض في الاستهلاك الفردي بـ - 6.4 % بسبب أزمة السكن والبطالة.

¹ - عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29 - 30 أكتوبر 2001.

ولرفع الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للاستقرار الاقتصادي (94-95) وأبرمت معه اتفاقية الامتثال "Stand - By" في شهر أبريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة، يكون متبوعا ببرنامج تعديل هيكلي يدوم ثلاث سنوات يتم خلالها التركيز على إعادة التوازنات الداخلية والخارجية بمساعدة القروض المتتالية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وقد تم اتخاذ عدة إجراءات هي:

* ضبط الاتفاق العام وتشديد السياسة النقدية لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.

* تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي وذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع.

* تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية من 60% إلى اقل من 50% ومن 50% إلى 45%.

* تخفيض قيمة العملة بنسبة 17.40% في أبريل 1994، وتعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية، حيث أصبح معدل الصرف 01 دولار يساوي 36 دينار.

* إزالة سقف أسعار الفائدة على القروض من القروض التجارية إلى الجمهور.

* تخفيض عجز الميزانية إلى 3.3% من الناتج الداخلي الخام.

* إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية.

* تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وفتح المجال أمام تمويلات البنوك.

* استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق والشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات وإعفاؤها من تسديد الديون للخزينة.

* إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي وإدخال بعض التعديلات عليها سنة 1992 لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية التي تمثلت فيما يلي:

- نظام النشاط أو المنفعة العامة 210 دج/الشهر.

- تكفل الدولة بالمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى رب العمل وتعويضات منح التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد.

- إنشاء صندوق تامين البطالة ونظام التقاعد المسبق.

تحصلت الجزائر على قرض قدره 1037 مليون دولار، أي ما يعادل 731.5 DTS، وزع هذا القرض إلى قسمين، القسم الأول الذي بلغت قيمته 389 DTS و الذي تم تسلمه مباشرة بعد إبرام الاتفاق و الباقي تم الاتفاق على تسلمه خلال السنة على شكل دفعات. والتزمت الجزائر بتنفيذ هذا البرنامج التزاما شهد به حتى المدير العام لصندوق النقد الدولي آنذاك و خاصة فيما يتعلق بالسياسة النقدية والميزانية وتحرير التجارة الخارجية.¹

ومن النتائج المتوصل إليها بعد تطبيق الإجراءات التي تم الحديث عنها نذكر ما يلي:²

¹ - APS,S 5/10/1996,Media Bank, N°26 Oct/Nov – 1996, P29.

² - الهادي الخالدي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، 1996، ص47.

* بلغت الأسعار المحررة 85% في حين تم رفع أسعار النقل، البريد بنسبة تتراوح من 20% إلى 30%.

* كبح معدل التضخم في حدود 29.05%.

* تخفيض عجز الميزانية سنة 1994 إلى 5.7% من الناتج الداخلي الخام.

* ارتفاع مخزون العملات الأجنبية بـ 1.5 مليار دولار نهاية سنة 1994، و بالتالي وصل المخزون الكلي إلى

2.6 مليار دولار.

* تخفيض قيمة الدينار من 23.4 دج للدولار إلى 35.1 دج للدولار.

لقد سمح هذا الاتفاق مع صندوق النقد الدولي بإعطاء مؤشر ايجابي للدائنين، حيث تم الاتفاق على إعادة

جدولة الديون الموقع عليها سنة 1994، و حددت مدة التسديد بـ 16 سنة في إطار نادي باريس مما مكن الجزائر

بعد ذلك من إبرام 17 اتفاقية ثنائية.

وبصفة عامة يعني برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي نفذ تحت الإشراف التقني والمالي للمؤسسات الدولية،

تهيئة الظروف لمباشرة سلسلة أخرى من الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بطريقة أداء وفعالية الجهاز الإنتاجي،

وكذلك استمرار المؤسسات المالية الدولية على دعم برنامج التعديل الهيكلي ماليا وتقنيا بصورة تسمح للدولة

المعنية الاستفادة من المساعدة التقنية وكذلك تسهيلات السحب على موارد الصندوق والبنك من خلال اتفاق

التسهيل الموقع.

2-4- برنامج التعديل الهيكلي (ماي 1995 - ماي 1998):

بعد انقضاء برنامج الاستقرار الاقتصادي، وجهت السلطات الجزائرية رسالة نية في 30/03/1995 إلى المدير

العام لصندوق النقد الدولي بغرض دعم السياسات التنموية التي تنوي الجزائر تطبيقها، طالبة منه مساهمة مالية

من الصندوق، حيث قامت السلطات الجزائرية بإبرام اتفاق في ماي 1995 مع صندوق النقد الدولي في إطار برنامج التصحيح الهيكلي لمدة 03 سنوات في إطار نطاق الميكانيزم الموسع للقرض.

وبمقتضى هذا الاتفاق تم الحصول على مبلغ مالي يقدر بـ 1.169 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS، أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق، وتبعا لمصادقة مجلس إدارة الصندوق على طلب الجزائر، فإنها ستطلب من الدول الأعضاء في نادي باريس ونادي لندن إعادة جدولة مستحقاتها المتعلقة بخدمة الدين الخارجي التي يحين موعد سدادها خلال مدة الاتفاق، وعلى هذا الأساس قامت الجزائر في جويلية 1995 بعقد اتفاق إضافي لإعادة جدولة الديون المستحقة السداد بين 1995/06/01 و 1998/05/31، بالإضافة إلى الفوائد المستحقة السداد ما بين 1995/06/01 و 1996/05/31، ومن المقرر سداد هذه المبالغ على 25 قسطا من الأقساط نصف سنوية الآخذة في الزيادة تدريجيا ابتداء من 1999/11/30 وتستمر حتى سنة 2011¹.

إن هذا البرنامج هو تجسيد للإجراءات المسطرة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني والانتقال إلى اقتصاد السوق، لقد ركزت أهداف هذه الإصلاحات على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمحافظة على مستوى التشغيل الدائم، بالإضافة إلى مواصلة عملية تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والبدء بخصوصية جزء من المؤسسات العمومية ومواصلة تحرير الاقتصاد، والعمل على ضمان الحماية اللازمة للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات.

خلال هذه الفترة، تم اتخاذ عدة إجراءات نذكر منها²:

* حل وإعادة تنظيم وحتى التطهير المالي للمؤسسات العمومية ثم خصصة بعضها.

* إنشاء شركة للتأمين على الصادرات من أجل تنويعها و ترقيتها.

¹ - كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 123.

² - محمد الصالي، مرجع سابق، ص 115.

* إنشاء البنوك الخاصة برأسمال محلي أو مختلط أو فروع لبنوك أجنبية.

* إنشاء بورصة القيم المنقولة لتدعيم خوصصة المؤسسات العمومية.

ومن خلال السياسة التي تبنتها الحكومة الجزائرية ابتداء من سنة 1995 والتي أدت إلى ظهور فوائض متتالية بالنسبة للميزانية، حيث تم تقدير معدلا سنويا لذلك قدر بـ 04%، مع توقع معدل متوسط للنمو يساوي 05% في الفترة 1997 - 2000، حيث أثبتت التوقعات تحقيق فائض في الميزان التجاري انطلاقا من سنة 1998، و يعود هذا إلى الإجراءات التي تم اتخاذها بخصوص ذلك، حيث أن الإيرادات عرفت تحسنا ملحوظا ما بين 1995 و 1997، و كان ذلك راجعا إلى تحسن أسعار النفط، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة على المنتجات البترولية، أما الإيرادات غير البترولية فقد بقيت في شبه استقرار، وبخصوص النفقات فقد عرفت انخفاضا ملحوظا راجعا إلى سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة آنذاك، بالإضافة إلى إلغاء الدعم على الأسعار وتجميد عملية التوظيف.

لقد استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998 وتبين من خلال عملية التقييم التي قامت بها الدولة أنه تم تسجيل جملة من النتائج الايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية نذكر منها:

* انخفاض نسبة التضخم إلى 06% في سنة 1997 بعدما كانت 39% في سنة 1994، هذا الانخفاض تواصل في السنوات الموالية ليصل إلى 02% سنتي 1999 و 2000.¹

* الزيادة من احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة 1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995، ثم 08 مليار دولار مع نهاية 1997، وهو ما يعادل تسعة أشهر من الاستيراد.

¹ - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000.

* انخفاض نسبة خدمة الديون الخارجية من 83% سنة 1993 إلى 30% سنة 1997، ثم 28% سنة 2000.

* عودة الناتج المحلي الخام الذي تراجع بنسبة 02% سنة 1993 إلى الارتفاع، حيث سجل نسبة نمو قدرت بـ 04% سنتي 1995 و 1996، و أكثر من 4.2% في السنوات الموالية حتى سنة 2000.

بالإضافة إلى هذه النتائج الايجابية، فقد أصبح تنظيم الاقتصاد يتم أكثر فأكثر وفق قواعد اقتصاد السوق، وأصبحت الأسعار تحدد وفقا لقوانين العرض والطلب، وتم التخلي عن مراقبة الأسعار والتدعيم المعمم للسلع، كما تخلت الدولة عن النشاطات الإنتاجية والتجارية من خلال صدور قانون تسيير رؤوس الأموال التجارية للدولة، وبالتالي الفصل ما بين الدولة كقوة عمومية والدولة كمساهم، وهذا يعني تطبيق نفس القانون على المؤسسات الاقتصادية العمومية مثلما هو مطبق على مؤسسات القطاع الخاص وبالموازاة مع ذلك فقد وضعت الدولة أسس لنظام بنكي موجه نحو اقتصاد السوق الذي بدأ يفرض قيود على زبائنه بما فيهم المؤسسات الاقتصادية العمومية، كما زادت التشجيعات الممنوحة للقطاع الخاص من خلال صدور قانون الاستثمار وما تضمنه من مزايا، وكذا قانون الخوصصة وقانون المنافسة.¹

ثانيا: برامج الإنعاش الاقتصادي انطلاقا من 2000 إلى 2019.

1- مفهوم سياسة الإنعاش الاقتصادي: تعد سياسة الإنعاش الاقتصادي إحدى أهم وسائل سياسة الميزانية العامة التي تستخدمها الدولة للتأثير على الوضع الاقتصادي، وتهدف إلى دعم النشاط الاقتصادي بوسائل مختلفة تتمثل أساسا في الوسائل المالية إضافة إلى بعض الوسائل النقدية، وغالبا ما تكون هذه السياسة ذات توجه

¹ - عيسى مرازقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2006-2007، ص: 145 - 146

كينزي¹، حيث أن فكره المالي يؤكد أن النفقات العامة تعتبر إحدى أهم عناصر الطلب الكلي التي من شأنها التأثير على حجم الناتج ومن ثم حجم الدخل والعمالة انطلاقاً من قانون "الطلب يخلق العرض"، ويشير إلى أنه بوجود جهاز إنتاجي مرن فإن الزيادة في الطلب الكلي الناتجة عن التوسع في النفقات العامة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يستجيب لتلك الزيادة في الطلب بما ينعكس إيجاباً على معدلات النمو الاقتصادي².

2- وسائل تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي: لتطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي تستعمل الدولة واحدة من

الوسائل التالية: الطلب الكلي أو العرض الكلي أو الاثنين معا.

1-2- تطبيق برنامج الإنعاش بواسطة الطلب الكلي: ويتم ذلك من خلال:

- التحويلات الاجتماعية وهي تلك المعونات التي تقدمها الدولة للأفراد، قصد إعادة توزيع الدخل بين افراد المجتمع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة قصد رفع القدرة الشرائية للطبقات الهشة، كالمناح الممنوحة للبطالين، دعم السلع ذات الاستهلاك الواسع، منح لذوي الحاجات الخاصة.

- التقليل من معدلات البطالة مثلاً وذلك من خلال القيام بمشاريع استثمارية اقتصادية أو اجتماعية كانت.

- تكييف الضرائب ومن ثم زيادة الدخل الفردي بطريقة غير مباشرة، ومن ثم رفع القدرة الشرائية للمواطن، الأمر الذي ينعش الاقتصاد.

¹- الوليد قسوم ميساوي، " أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)", مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية، العدد 21، المجلد 10، جامعة زيان عاشور الجلفة، متاحة على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/86565> ، ص:30. تم الاطلاع عليها في تاريخ: 2019/11/06، على الساعة: 18:12.

²- نفس المرجع السابق، ص: 30.

2-2- تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي بواسطة العرض:

وهدف هذه السياسة هو أن تنتج المؤسسات سلعها وخدماتها بأقل تكلفة، وذلك من خلال تشجيع المؤسسات الاقتصادية وجعلها أكثر تنافسية بتخفيض الضريبة، التقليل من منح رخص الاستيراد، من أجل تشجيع الاستثمار على التوسع، البقاء النمو... إلخ.

3- دوافع تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي: وتتمثل في ما يلي:

* ضعف معدل النمو الاقتصادي: أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة 1986 على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسب نمو متدنية إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة "1987-1994" نسبة 0.5% وهو ما حدا بالحكومة إلى تطبيق برامج وسياسات إصلاحية بمساعدة صندوق النقد الدولي، وفي ما يلي جدول يوضح مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر خلال 1993-2000.

جدول رقم(08): تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطور نصيب الفرد من خلال الفترة 1993-2000.

المؤشرات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
ن.م.إ مليار دج	1165	1487.4	2004.9	2565	2762	2830	3248	4099
نسبة نمو الناتج الحقيقي	2.1-	0.7-	3.9	4.3	1.1	5.1	3.2	2.4

Source : [http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/36-statistiques/donnees-statistiques/125-tableau-de-](http://www.dgpp-mf.gov.dz/index.php/36-statistiques/donnees-statistiques/125-tableau-de-bord9?showall=)

bord9?showall= ,22/01/2019, 10 :16.

* إرتفاع معدل البطالة: تعد مشكلة البطالة من بين أخطر المشاكل التي تعاني منها الجزائر بالنظر لما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية، لذا حاولت الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال وإلى غاية يومنا الحالي محاربة هذه الظاهرة عن طريق تنفيذ برامج وسياسات مختلفة والجدول الموالي يبين تغير معدل البطالة خلال الفترة 1985-2000.

جدول رقم (09): يوضح تغير معدل البطالة خلال الفترة 1985-2000. الوحدة نسبة مئوية.

السنوات	1985	1987	1989	1990	1991	1992	1993
معدل البطالة	9.7	21.4	18.1	19.7	20.3	21.3	23.1
السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
معدل البطالة	24.4	28.3	28.1	28.3	28.6	29.3	29.8

المصدر: 1990-2000: أحمد شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل - حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية

والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص: 207.

4- شروط تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي: لضمان فعالية سياسة الإنعاش الاقتصادي لابد من توفر الشروط

التالية¹:

- يجب أن تتوفر للمؤسسات الوسائل اللازمة لزيادة إنتاجها خاصة القدرة على القيام باستثمارات جديدة (مرونة الإنتاج بالنسبة للطلب).

- أن يكون الميل الحدي للاستيراد ضعيف؛ بمعنى أن لا يكون هناك اتجاه قوي لتلبية الطلب بواسطة المنتجات الأجنبية، ذلك أن سياسة الإنعاش على التشغيل تكون في هذه الحالة ضعيفة، كما يمكن أن ينعكس سلبا على الميزان التجاري.

- أن لا يؤدي الزيادة في الإنتاج إلى الزيادة قوية في الاستيراد وهو ما يؤدي إلى التدهور في رصيد الميزان التجاري.

¹ جمال السويح، عطاء الله بن طبرش، "تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنوع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالصفوف، ميله، ص: 201.

5- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

بعد استعادت التوازنات الاقتصادية الكبرى بفعل تحسن مداخيل المحروقات اتجهت الجزائر إلى تحضير فضاء اقتصادي ملائم وتعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها وتمكين المؤسسة الجزائرية من أن تكون المصدر الرئيسي للثروة، فنسبة 3.2% كمتوسط لمعدل نمو الناتج المحلي الحقيقي الخام خلال الفترة 1995-2000 كانت غير كافية لتلبية حاجيات السكان المستعجلة لا سيما في مجال الشغل والسكن والمرافق الاجتماعية وظروف المعيشة، لذا فقد تم وضع برنامج من أجل إطلاق النمو والحفاظ عليه يتضمن تحقيق نمو للناتج الداخلي الحقيقي الخام لا يقل عن 5% سنويا وتوفير ما يقارب 850000 منصب شغل خلال الفترة 2001-2004، حيث يركز برنامج الإنعاش الاقتصادي على المحاور الآتية¹:

- إعادة تنشيط الجهاز الإنتاجي الذي يعد أساس إنشاء الثروات؛

- اعتماد سياسة للنفقات العمومية تتيح تحسين القدرة الشرائية؛

سطر لهذا البرنامج أربعة أهداف عملية وثلاثة نوعية، تنطلق الأهداف العملية من إعادة تنشيط الطلب ويجب أن يسايرها دعم للنشاطات المنشئة للقيمة المضافة ومناصب الشغل، عن طريق ترقية المستثمرات الفلاحية ومؤسسات الإنتاج الصغيرة والمتوسط لا سيما المحلية منها ورد الاعتبار للمنشآت القاعدية خصوصا تلك التي تسمح بإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية وتحسين تغطية حاجيات السكان في مجال الموارد البشرية، وترمي هذه الأهداف العملية إلى تحقيق ثلاث أهداف نوعية هي: مكافحة الفقر، إنشاء مناصب الشغل، تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني².

¹ - صالح ناجية، مخناش فتيحة، "واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012، ص ص: 169-170.

² - نفس المرجع السابق، ص: 169

خصص لهذا البرنامج مبلغا قدر بحوالي 525 مليار دج، والتي خصصت للعمليات والمشاريع الخاصة بدعم المؤسسات والنشاطات الإنتاجية الفلاحية، تقوية الخدمات العمومية في مجالات كبرى، مثل الري، النقل، الهياكل القاعدية، تحسين الإطار المعيشي للسكان، دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية، وقد تزامنت هذه العمليات مع سلسلة الإجراءات الخاصة بالإصلاحات بالمؤسسات ودعم المؤسسات الإنتاجية الوطنية. والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (10): التوزيع القطاعي لمضمون برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

الوحدة مليار دج.

المجموع نسبة مئوية.	مجموع المبالغ	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	أشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	تنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15.0	30.0	دعم الإصلاحات
100	525.0	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: نبيل بوفليح، "دراسة تقييمية للسياسة الاقتصادية المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية،

العدد 9، الجزائر 2013، ص:64.

من خلال الجدول يتبين لنا أن برنامج الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، استفاد من مبلغ 210.5 مليار دج خلال الفترة 2001-2004، وهدف إلى توفير حوالي 148800 منصب عمل، منها 146000 منصب عمل مؤقت، 102800 منصب عمل دائم من إجمالي 850000 منصب عمل كان مخطط له خلال هاته الفترة.

واستفاد قطاع التنمية المحلية والبشرية من مبلغ قدره 204.2 مليار دج، أي ما يعادل 38.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج. ووزع على ثلاث فروع أساسية هي: برنامج التنمية المحلية 97 مليار دج، برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية خصص له مبلغ 17 مليار دج وبرنامج تنمية الموارد البشرية خصص له مبلغ 90.2 مليار دج هدفه تحسين المؤشرات الخاصة بالتنمية البشرية.

أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فنال مبلغ 65.4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، كونه استفاد من برنامج خاص سنة 2000 وهو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي.

وفيما يخص دعم الإصلاحات فقدر بـ 45 مليار دج، ووجه أساسا لتمويل الإجراءات المصاحبة لهذا البرنامج، وتهدف إلى ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة والخاصة.

6- نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

إن تقييم برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي يعتمد على مدى تحقيق الأهداف المسطرة له، ويمكن عرضها من خلال مجموعة مؤشرات الاقتصاد الكلي والتمثلة في:

* النمو الاقتصادي: عرف معدل النمو الاقتصادي على مدار الأربع سنوات تطورا ملحوظا، وهذا ما يعكسه تطور الناتج المحلي الإجمالي وهذا كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة 2000-2004.

2004	2003	2002	2001	2000	
5.2	6.9	4.7	201		معدل النمو في الناتج المحلي الاجمالي(%)
6.9	3.53-	0.1-	0.6-		عجز فائض الميزانية العامة من الناتج المحلي الاجمالي
13.10	13.08	12.9	11.7		عجز / فائض الحساب الجاري من الناتج المحلي الاجمالي.

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS).

يتضح من الجدول أعلاه أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سجل معدلات لا بأس بها خلال فترة تطبيق البرنامج، ابتداء من سنة 2001 انتقل هذا الأخير من 2.1% إلى 4.7%، 6.9% لسنوات 2002، 2003 على التوالي، لينخفض مجددا في سنة 2004 بنسبة 1.7% مقارنة بسنة 2003، لكن يمكن القول أن كل هذه المعدلات الموجبة انعكست بالإيجاب على المستوى المعيشي للمواطن.

كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ووجود عجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 2001، 2002، 2003 مقدر بالنسب التالية: 0.6، 0.1، 3.53، ليتم سنة 2004 تحقيق فائض سببه يعود إلى ارتفاع أسعار النفط.

تجدر الإشارة إلى أن الزيادة الحاصلة في تطور معدلات الناتج المحلي الإجمالي ساهم فيها أبرز القطاعات الاقتصادية؛ القطاع الصناعي، الفلاحي، البناء والأشغال العمومية.

* معدلات التضخم: عرف التضخم معدلات مرتفعة خلال فترة تطبيق البرنامج، والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم(12): تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2004.

2004	2003	2002	2001	
3.6	2.6	1.4	4.2	معدل التضخم

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال الجدول يتبين أن معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2004 تراوحت بين الانخفاض ثم الارتفاع؛ ففي سنة 2002 شهدت معدلات التضخم انخفاض بنسبة 2.8% ثم ارتفعت سنتي 2003 و2004 إلى 2.6% و3.6% . النتيجة التي لم تتوافق مع ما خطط لها في هذا البرنامج.

* ميزان المدفوعات: حقق ميزان المدفوعات رصيذا إيجابيا قدر بـ 9.6 مليار دولار.

* الديون الخارجية: تقلصت الديون الخارجية بفضل السياسة المنتهجة من خلال تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، إذ بلغ 21.41 مليار دولار سنة 2004، بعدما كانت 25.1 مليار دولار سنة 2000.

* الناتج الداخلي الخام: عرف هو الآخر معدلات لا بأس بها، فارتفع من 54.7 مليار دولار سنة 2000 إلى 84.6 مليار دولار سنة 2004 وهذا بفضل مساهمة كل من قطاع الصناعة، الفلاحة، الأشغال العمومية.

* البطالة: إن البرنامج خصص له غلاف مالي قدره (16 مليار دج) ، يسمح بتوظيف 70.000 منصب شغل دائم للفترة(2001_2004)، في حين خصص 3 مليار لفائدة الشرائح الأكثر هشاشة من المجتمع، وإعادة تأهيل المؤسسات المتخصصة، وإعادة إنعاش سوق العمل من خلال وكالة تشغيل شباب ، إذ سمح هذا البرنامج بتخفيض معدلات البطالة بنسب معتبرة.

7- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009).

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا مهما بالنظر إلى المبلغ المالي الذي خصص له والذي يعد الأكبر على الإطلاق مقارنة بالبرامج السابقة، حيث قدر بـ4202.7 مليار دينار جزائري، حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين، أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج والآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج، زيادة على الموارد المتبقية من مخطط دعم الانعاش الاقتصادي والمقدرة بـ1071 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.

تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية كما سيوضحه الجدول رقم(13.2)، ويمكننا القول بأن قطاع التنمية المحلية والبشرية قد استفاد من أكبر حصة في هذا البرنامج بمبلغ مالي قدره 1908.5 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 45.5% من إجمالي المبلغ الكلي، حيث تم وضع كهدف إنجاز مليون سكن ليصل إلى غاية 1.65 مليون سكن، فسجل زيادة تقدر بـ65% لفائدة قرارات رئيس الجمهورية، وقد وصلت عدد السكنات المنجزة خلال الفترة الممتدة بين(2005-2009) إلى 912 326 سكن، أي ما يقدر بنسبة 91.2% مما كان مخططا له في البرنامج، ليصل عدد السكنات المنجزة بتاريخ 2010/12/31 إلى 1.048 مليون وحدة تدخل 42% منها في إطار السكن الريفي و 58% منها في إطار السكن الحضري.

الجدول رقم(13): التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

الوحدة: مليار دج

النسبة من اجمالي المبلغ (%)	المبلغ المخصص	البرامج
45.5	1908.5	01- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان
	555.0	السكنات
	141.0	التعليم العالي
	200	التربية الوطنية
	58.5	التكوين المهني
	192.5	تزويد السكان بالماء و الكهرباء
	95	التضامن الوطني
	200	البرامج البلدية للتنمية
	250	تنمية مناطق الهضاب العليا و المناطق الجنوبية
	216.5	باقي القطاعات
40.5	1703.1	02- برنامج تطوير الهياكل القاعدية
	700	النقل
	600	الأشغال العمومية
	393	المياه
	10.15	التهيئة العمرانية

08	337.2	03- برنامج دعم التنمية الاقتصادية
	300	الفلاحة و التنمية الريفية
	18	الصناعة و ترقية الاستثمار
	12	الصيد البحري
	7.2	السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الحرف
4.8	203.9	04- برنامج تطوير الخدمة العمومية
	99	العدالة و الداخلية
	67	المالية و التجارة
	16.3	البريد و التكنولوجيا الجديدة للإعلام و الاتصال
	22.6	قطاعات الدولة الأخرى
1.2	50	05- برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال
100	4202.7	المجموع الكلي

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، الموقع الإلكتروني للوزير الأول www.cg.gov.dz.

فيما يخص برنامج الهياكل القاعدية الذي تحصل على نسبة تقدر بـ 40.5% التي تعادل 1703.1 مليار دج من إجمالي المبلغ، حيث يغطي هذا المبلغ أكثر من 18 ألف عملية إنجاز قد عرفت تقدما ملحوظا، كما تم خلال هذا البرنامج ترميم وتطوير 67 369 كلم من شبكة الطرقات، بالإضافة إلى بناء 1 250 منشأة فنية.

بالنسبة لبرامج دعم التنمية الاقتصادية، فقد حصل قطاع فلاحية والتنمية الريفية على حصة الأسد من المبلغ المالي المخصص لبرامج دعم التنمية الاقتصادية بمبلغ قدر بـ 300 مليار دج، وذلك للدفع بالقطاع الفلاحي قصد تحسين الإنتاج الوطني والمساهمة في تطوير المنتجات المحلية لخفض فاتورة الاستيراد من المواد الغذائية خاصة.

فيما يتعلق ببرامج تطوير الخدمة العمومية التي كانت النسبة المخصصة لها تقدر بـ 4.8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي بما يعادل 203.9 مليار دج، والتي وجهت لكل من الداخلية والعدالة بصفتها المسؤولتان عن الخدمات العمومية بدرجة أكبر بمبلغ مالي قدر بـ 99 مليار دج، في حين حصل قطاع المالية والتجارة على 67 مليار دج.

أما برنامج تطوير التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال فقد خصص له مبلغ مالي قدر بـ 50 مليار دج من إجمالي المبلغ المرصود للبرنامج الخماسي (2005-2009).

وعلى العموم فإن الدولة الجزائرية استطاعت أن تخرج من دائرة الركود الاقتصادي منذ 2002 وذلك انطلاقاً من زيادة في النفقات العمومية خاصة في ميدان التجهيز، بالإضافة إلى التقليل من ظاهرة البطالة عن طريق سياسات التشغيل التي اتبعتها الدولة اعتماداً على صيغ وبرامج مختلفة.

8- نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005 - 2009).

من خلال الجدول أدناه يمكن القول أن كل من القطاع الفلاحي، القطاع الصناعي، قطاع البناء والأشغال العمومية، قطاع الخدمات خارج الإدارة العامة عرفت تحسناً ملحوظاً؛ حيث ساهمت في رفع الناتج المحلي الإجمالي الوطني.

الجدول رقم(14): تطور معدلات القطاعات الحيوية للاقتصاد خلال الفترة 2005-2006.

2009	2008	2007	2006	2005	
21.4	(5.3-)	5	4.9	1.9	الفلاحة
5	4.4	0.8	2.8	2.5	الصناعة
8.2	9.8	9.8	11.6	7.1	البناء والأشغال العمومية
2.4	2.4	3.00	2.00	5.1	الناتج المحلي الإجمالي

Source : Banque d'Algerie, Les annexes des Rapports des année 2010, p : 161.

9- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

يطلق عليه أيضا المخطط الخماسي الثاني، وهو عبارة عن محاولة للوصول إلى استدامة الأمن الغذائي الوطني من خلال استراتيجية تعتبر محور هذه السياسة، ففي المدى المتوسط تبحث في التغيرات والآثار المهمة في البنية التحتية التي تؤسس دعامة الأمن الغذائي وتؤسس شراكة بين القطاع العام والخاص، مع تأثير جميع الفاعلين في عملية التنمية وبروز حوكمة جديدة للفلاحة والأقاليم الريفية، كما أنه جاء لمواصلة مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تم مباشرتها في البرامج السابقة الذكر حيث تم تخصيص مبلغ مالي ضخم جدا لم يحصل عليه أي برنامج تنموي سابق، والذي بلغ ما مقداره 21 214 مليار دج وهو ما يعادل 286 مليار دج، و الذي يشمل البرامج الجاري تنفيذها والتي خصص لها مبلغ لدعمها قدر بـ 9 680 مليار دج وهو ما يعادل 130 مليار دولار، و وضع برنامج جديد خلال السنوات الخمس القادمة بمبلغ مالي قدر 11 534 دج وهو ما يعادل 155 مليار دولار.

من أهم الأهداف التي كان يسعى البرنامج لتحقيقها هي:

* تحسين معدل نمو الإنتاج الفلاحي المتوسط من 6% خلال الفترة (2000-2008) إلى 8.33% خلال سنوات إنجاز هذا البرنامج.

* زيادة الإنتاج الوطني وتحسين مختلف أنواعه.

* دعم التنمية المستدامة والتوازنات الإقليمية وتحسين شروط حياة السكان بالمناطق الريفية، بالإضافة إلى حماية أكثر من 8.2 مليون هكتار من التربة.

* التسيير المستدام للآلات الصناعية وتحسين الاندماج الفلاحي الصناعي.

* خلق 750 ألف منصب شغل دائم.

9-1- الإجراءات المتخذة من أجل التحكم في الإنفاق الحكومي ضمن البرنامج الخماسي (2010-2014): لقد تم وضع جملة من الترتيبات من أجل ترشيد الإنفاق الحكومي أكثر فأكثر وتعزيز مكافحة أعمال المساس بالأموال العمومية، وبالتالي فإن من الأهداف التي وضع من أجلها هذا البرنامج نجد¹:

* احتواء كلفة البرنامج الخماسي ضمن المبالغ المحددة: بحيث لا يمكن تنفيذ أي برنامج يعتمد ما لم تستكمل دراسته وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه.

* التعجيل بتعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية: ويتم ذلك مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الجيدة، وقد تم تشكيل لجنة للفصل في اقتطاع العقارات اللازمة بعد إجراء تحقيق ميداني.

¹ - مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الإلكتروني: www.premier-ministre.gov.dz، ص 39-40.

* السهر على تسريع إجراء الصفقات و كذا على احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية: حيث تم تفعيل لجنة الصفقات من خلال تفريعها إلى أكثر من فرع، وتم تعزيز دور المراقبين الماليين في مجال الرقابة القبلية والبعدية.

* تعزيز أدوات الدراسة والانجاز: وذلك من خلال تشجيع الاستثمار في هذين المجالين.

* الوقاية من أعمال المساس بالأموال العمومية وقمعها: وذلك من خلال توسيع رقابة المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة إلى المؤسسات العمومية قصد تعزيز إجراءات مكافحة الفساد.

اشتمل هذا البرنامج على ستة محاور أساسية كما سيوضحها الجدول الموالي.

الجدول رقم(15): التوزيع القطاعي للبرنامج الخماسي (2010-2014).

الوحدة: مليار دج

النسبة من اجمالي المبلغ (%)	المبلغ المخصص	المحاور
49.6	10 122	01- المحور المتعلق بالتنمية البشرية
	3700	السكن
	2060	المياه
	768	التعليم العالي
	852	التربية الوطنية
	178	التكوين و التعليم المهنيين
	619	الصحة

	350	الطاقة
	380	الشباب و الرياضة
	120	الشؤون الدينية
	246	الثقافة و الاتصال
	849	قطاعات اخرى
31.6	6448	02- المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية
	3132	الأشغال العمومية
	2816	النقل
	500	تهيئة الاقليم و البيئة
7.67	1566	03- المحور المتعلق بالتنمية الاقتصادية
	1000	الفلاحة
	16	الصيد البحري
	100	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
	400	تحديث المؤسسات العمومية الاقتصادية
	50	تحديث و إنشاء 80 منطقة صناعية و مناطق النشاط
8.16	1666	04- المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية
	895	الداخلية
	379	العدالة
	334	المالية و التجارة

	56	إدارة الأعمال
1.75	360	05- المحور المتعلق بمكافحة البطالة
	150	دعم إدماج حاملي شهادات التعليم العالي و التكوين المهني
	80	استحداث مؤسسات و نشاطات مصغرة
	130	ترتيب التشغيل المؤقت
1.22	250	06- المحور المتعلق بالبحث العملي و التكنولوجيا الجديدة للاتصال
	100	تطوير البحث العلمي
	50	التجهيزات الموجهة لتعميم تعليم الاعلام الآلي
	100	إقامة الحكم الالكتروني

المصدر: تم إعداده بناء على تقرير مصالح الوزير الأول، ملحق ببيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الالكتروني: [www.premier-](http://www.premier-ministre.gov.dz)

.ministre.gov.dz

يتبين لنا من خلال الجدول رقم(14.2) أن أكبر حصة مالية مخصصة في هذا البرنامج كانت للمحور المتعلق بالتنمية البشرية بمبلغ إجمالي قدر بـ 10 122 مليار دج وهو ما يمثل 49.6% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج الخماسي، حيث ان أكبر حصة في هذا المحور كانت من نصيب قطاع السكن الذي خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 3700 مليار دج، وذلك من أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وإنجاز مليوني (02 مليون) مسكن، أما الحصة الثانية في هذا المحور فكانت من نصيب قطاع المياه الذي حضي بمبلغ قدر بـ 2060 مليار دج وهو مبلغ ضخم، وكان ذلك من أجل إنجاز 35 سدا والقيام 25 عملية تحويل للمياه، وإنجاز

34 محطة لتصفية المياه، وأكثر من 3000 عملية للتزويد بالماء الشروب والتطهير وحماية المدن من الفيضانات.

أما المحور المتعلق بالمنشآت الأساسية والذي بلغ حجم الغلاف المالي المخصص له بـ 448 مليار دج، فقد نال فيه قطاع الأشغال العمومية أكبر حصة بمبلغ قدر بـ 132 مليار دج خصصت لاستكمال الطريق السيار شرق غرب، وإنجاز عمليات ازدواجية لحوالي 700 كلم من الطرق الوطنية وإنجاز وتحديث طرق أخرى، بالإضافة إلى إنجاز وتحديث أكثر من 20 ميناء صيد وتعزيز ثلاث مطارات.

أما فيما يتعلق بمحور تحسين الخدمة العمومية الذي خصص له مبلغ إجمالي قدر بـ 666 مليار دج بنسبة قدرت بـ 8.16% من إجمالي المبلغ، فقد حاز قطاع الداخلية على أكبر حصة بمبلغ قدر بـ 895 مليار دج، وذلك لدعم وإنجاز مختلف المنشآت التابعة لهذا القطاع بفروعه لمتعددة، كما حاز قطاع العدالة على مبلغ قدره 379 مليار دج من أجل إنجاز أكثر من 110 مجلس قضائي و 120 مؤسسة عقابية، بالإضافة إلى تحديث وسائل عمل العدالة.

أما المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية الذي بلغت قيمته المالية 1 566 مليار دج بنسبة قدرها 7.67% من إجمالي المبلغ، حاز فيها قطاع الفلاحة بحصة معتبرة بلغت قيمتها 1000 مليار دج كانت موجهة لإنجاز المغروسات الغابية والرعية والزيتون، وكذا دعم البرنامج الهام لتنمية الفلاحة عن طريق تخفيض أسعار المحاصيل ودعم تحديث تقنيات هذا النشاط ووسائله.

فيما حاز كل من محور مكافحة البطالة ومحور البحث العملي والتكنولوجيات الجديدة والاتصال على مبالغ مالية قدرها 360 مليار دج و 250 مليار دج على التوالي موجهة لدعم هذه القطاعات وتنميتها.

وعلى العموم فإنه يمكننا القول بأن التوزيع القطاعي للبرامج السابقة الذكر يعكس رغبة الدولة في استهداف أهم القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في معدلات النمو الاقتصادي ومستويات التشغيل من أجل تحسين وضعيتها الاقتصادية، بالإضافة إلى دعم التنمية الاجتماعية.

9-2- نتائج البرنامج توطيد النمو:

يمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد ما في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد، خاصة بعد تطبيق هذا البرنامج، حيث تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، بالإضافة إلى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

أما فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية فنجد:

- التربية الوطنية: في هذا المجال تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربية، بمختلف الأطوار في سنة

2010، أما فيما يخص 2014 نتم إنجاز 26012 مؤسسة تربية.

- التعليم العالي: هذا القطاع أيضا عرف قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع فنجد في

2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين سنة 2014 تم إنجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم

العالي.

- التكوين المهني: حيث تم إنجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى

2100 مركز للتكوين المهني.

- الموارد المائية: هذا القطاع عرف تحسنا؛ حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98%

سنة 2014 بينما كانت تقدر بنسبة 93% سنة 2010.

- الأشغال العمومية: تم تسجيل 117498 كلم كطول إجمالي لشبكة الطرقات سنة 2014، بالإضافة إلى 1132 من الطرق السيارة والطرق السريعة في نفس السنة.

- الطاقة: عرف هذا القطاع أيضا انتعاشا؛ حيث تم ربط 4.137.612 بيت بشبكة الغاز و7.978.226 بيت بشبكة الكهرباء سنة 2014.

- السكن: عرف تطورا ملحوظا، خاصة حجم المشاريع السكنية التي استلمت والتي مازالت قيد الانجاز، كصيغة البيع بالإيجار AADL .

10- البرنامج الخماسي 2015-2019:

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد، تحسين مناخ الأعمال، وتعزيز الأمن الطاقوي، وحماية البيئة، وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر، والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وبطها فيما بينها بشكل أفضل في إطار استراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، وتشجيع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في إيجاد الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن تركز هذه الاستراتيجية على مقارنة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية¹.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية الاقتصادية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص (الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة).

¹ - بقية الشريف، مشري محمد الناصر، "تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر 2005-2019"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2019، ص: 05.

وخصص لهذا البرنامج الخماسي غلاف مالي قدر بـ 22.100 مليار دينار جزائري، أي: 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في:

- استكمال المشاريع التي هي في طور الانجاز تستكمل قبل نهاية 2014، بمبلغ 15 ألف و100 مليار دينار جزائري، يصب مجملها في دعم مشاريع الاستثمار الخاصة بالسكن التي تم إطلاقها مؤخرا، على غرار برنامج الوكالة الوطنية لدعم السكن وتطويره، بالإضافة إلى تخصيص غلاف مالي لإعادة تقييم المخطط الخماسي قدر بـ 2.500 مليار دينار جزائري سيتم توزيعها بمعدل 500 مليار دينار جزائري سنويا، كما تحتوي هذه الميزانية تسجيل مشروع التدخل الاستثنائي للدولة في المنح الموضوعة في حسابات المهمات الخاصة؛ والت حددت لها ميزانية تقدر بـ: 2500 مليار دينار جزائري، بمعدل 500 مليار سنويا، وتكون في صالح المستجندات التي قد تطرأ على البلاد والتي لم تدخل في حسابات المخططات التي تم تحديدها مسبقا.

- تنمية الصناعات الغذائية، من خلال تعزيز الانتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة، كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000 هكتار من المساحات الغابية، وبغية محاربة مشكلة الانجراف خصصت الحكومة برنامجا لسقي 340.000 هكتار من الاشجار منها 100.000 شجرة فاكهة.

- ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في البحث والتنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، من خلال تزويد كل من تمنراست وجانات بـ 14 خط أنبوب لنقل الغاز والنفط، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 6 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـ 60 مليون طن.

- تزويد 1.5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و 02 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية بعد انتهاء الأعمال بمصنع وتريينات الغاز ومحولات القوة.
- إنشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة؛ حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011 بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح.
- حاولت الحكومة من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و 15 منتجع سياحي.
- وباعتبار الدور المزدوج الذي تلعبه الصناعات الحرفية؛ باعتبارها مساهما في التنمية الاقتصادية من ناحية دورها في تأصيل التراث التاريخي من ناحية أخرى، قررت الحكومة ضرورة وضع اللمسات الأخيرة على برنامج تصميم الغرف الحرفية، ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
- كما تم إعداد إطار تشريعي وتنظيمي وقانوني جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية؛ من أجل ضمان استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة.
- تواصلت الحكومة "من خلال البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بالهضاب العليا" إنشاء خط جديد يربط بين الجنوب والهضاب العليا على مسافة 2000 كلم، ومن المتوقع مضاعفة المزيد من خطوط السكة الحديدية وتهيئة الخطوط الخاصة métro, tramway et télécabine.

- أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء جن جن والبدء في إنجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العميقة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة؛ سواء للبضائع أو السكان.
- يتم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني بـ 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.
- تحديث البنية التحتية للاتصالات من خلال تعزيز تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث 3G⁺، الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة والثابتة، وأيضاً 4G⁺ الذي غطى جميع المراكز الإدارية.
- تعهدت الحكومة لتحسين التوزيع العقلاني للبلاد من خلال النشر المتوازن للنشاطات الإنتاجية، وتكثيف النسيج المؤسسي لصالح المجتمعات الأكثر حرماناً من العمالة والتنمية، ويتم العمل من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق للمناطق الجبلية والمناطق الحدودية وإنشاء التكتلات الاقتصادية في العديد من محافظات البلاد.
- سوف يتم تجسيد برنامج خاص يتعلق بحماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع ومعالجة وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.
- التمسك ببرنامج الإسكان الحالي بجميع صيغته، وأكثر من 2.2 مليون سكن منها 1.2 مليون في طور الانجاز، كما يتم تسليم 300.000 سكن، وتبدأ الأشغال بإنجاز 600.000 سكن.

- تسعى الحكومة إلى تطوير إستراتيجية الدولة للشباب، ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة، والتنقل والترفيه، ويتم تشجيع التنمية المتوازنة ضمن مختلف الأصعدة، وتعزيز البنية التحتية المحلية، وتعزيز الرياضة المدرسية والأكاديمية.

المحور الرابع: الاقتصاد الجزائري في ظل متغيرات المحيط الدولي.

أولا الجزائر وملف الشراكة الأوروبية (الأورومتوسطية).

تندرج اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية ضمن سياق الانفتاح والتحرير التجاريين الذي شهدتهما المنطقة العربية في نهاية الثمانينيات من القرن الماضي، والمتمثل في الانتقال من الدور التقليدي للدولة إلى الدور الميسر للعملية الاقتصادية، وتظم اتفاقيات الشراكة دول جنوب البحر الأبيض المتوسط ودول الاتحاد الأوربي.

1- مفهوم الشراكة الأورومتوسطية:

يجمع الاقتصاديون على أن الشراكة الأورومتوسطية هي تجمع إقليمي يشمل جميع الدول الواقعة على البحر الأبيض المتوسط تضم دول الاتحاد في غربي المتوسط، وجميع الدول المتوسطية غير الأوروبية في شرق وجنوب المتوسط، ظهرت عام 1995 خلال مؤتمر برشلونة الأورومتوسطي والذي اقترحه إسبانيا ونظمه الاتحاد الأوربي لتعزيز علاقته مع البلدان المطلة على البحر المتوسط في شمال إفريقيا وغرب آسيا، واقترح فيه جملة من السياسات تخص الأمن والاستقرار، الديمقراطية والحكم الراشد وحقوق الإنسان، إضافة إلى اتفاقيات اقتصادية وتجارية متبادلة ومرضية لشركاء المنطقة¹.

إن الشراكة الأورو متوسطية تعني تحقيق مصالح مشتركة بين جميع الأطراف، وتعني توسيع الدعم المالي للدول النامية من أجل مساعدتها على تجاوز مشاكلها والانضمام والاندماج في الاقتصاد العالمي؛ الأمر الذي يتطلب منها إصلاحات وتغييرات جذرية في هيكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. أما بالنسبة لدول الاتحاد

¹ تم الاطلاع عليه بتاريخ: 2020/02/27 على الساعة: 09:06. <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

الأوروبي فتعد تحديا استراتيجيا يستند إلى بعد حضاري عميق وتكتل بشري كبير وموارد طبيعية مهمة أعادت له الاهتمام الدولي.

2- اتفاق الشراكة الأورو جزائرية: بعدما وقعت كل من تونس والمغرب والسلطة الفلسطينية والأردن ومصر اتفاق الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، جاء دور الجزائر لتوقيع عقد الشراكة في 2001/12/13 ببروكسل وتم الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22 ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 على أن يتم إنشاء منطقة تبادل حر لاحقا¹، وقد جاء هذا العقد في 110 مادة موزعة على تسع أبواب شملت مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ونال المجال الاقتصادي حصة الأسد استأثر بخمس (05) أبواب كاملة².

الباب الأول: خصص للجوانب السياسية على غرار إرساء الديمقراطية وحقوق الإنسان والحوار السياسي، ضرورة تحقيق الاستقرار والسلم الوطنيين.

الباب الثاني: تناول هذا الباب حرية انتقال السلع، بمقتضى المادة السادسة من العقد توجب على الطرفين إنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي خلال الفترة 12 سنة انطلاقا من تاريخ دخول الاتفاق حيز التنفيذ، وذلك وفق قواعد المنظمة العالمية للتجارة، وهذا ما يتطلب إلغاء الحواجز الجمركية والغير الجمركية والغير الجمركية التي اتفق الطرفين على تطبيقها.

¹ - موالدي سليم، " الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر - محاولة للتقييم، يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر3.

² - زعباط عبد الحميد، "الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: التاسع، جامعة الشلف 2004، ص: 64.

الباب الثالث: يتعلق بتجارة الخدمات ويدخل الاتفاق أحكام جديدة خاصة بتحرير الخدمات، حيث يؤكد الاتحاد الأوروبي والجزائر، التزامهما في إطار الاتفاقية العامة حول التجارة والخدمات، بتبادل مبدأ "الدولة الأولى بالرعاية" فيما يخص الحضور التجاري للشركات الأوروبية المستقرة على اقليمها.

الباب الرابع: تناول هذا الباب مسائل المدفوعات، رؤوس الأموال والمنافسة حيث نص على قيام الطرفين بتسوية المدفوعات بعملة قابلة للتحويل، كما نص على ضرورة عمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر وكذلك الأرباح الناتجة عنه، أما في مجال المنافسة يعمل الطرفين على تطبيق الاجراءات المشتركة للمنافسة، وعدم التمييز بين المتعاملين الاقتصاديين، إضافة إلى العمل على حماية حقوق الملكية الفكرية، الصناعية والتجارية.

الباب الخامس: يتعلق بالتعاون الاقتصادي، حيث يلتزم الطرفان على تفعيل التعاون الاقتصادي وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاقية، وقد حدد هذا الباب القطاعات المعنية بذلك؛ وتتمثل في القطاعات التي تعاني من مشاكل داخلية، أو التي تم الاتفاق على تحرير مبادلاتها التجارية، وكذلك القطاعات التي تسمح بالتقارب بين الاقتصاد الجزائري والاقتصاد الأوروبي، خاصة تلك التي تؤدي إلى رفع معدلات النمو وخلق مناصب عمل وزيادة حجم المبادلات بين الطرفين.

الباب السادس: يشمل هذا الباب مجالات التعاون الاجتماعي والثقافي بين الطرفين، حيث يتضمن ضرورة تحسين النظام القانوني للعمال المهاجرين ومساواتهم مع العمال المحليين، وتنقل الأشخاص مع اتخاذ كافة التدابير للحد من الهجرة غير الشرعية.

الباب السابع: ويتعلق بالتعاون المالي والذي يقوم على ضرورة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية، وترقية الاستثمار الخاص، والنشاطات المولدة لمناصب العمل، مع الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناجمة عن إنشاء منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري.

الباب الثامن: ويتعلق بقضايا العدالة والشؤون الداخلية.

الباب التاسع: يشمل الأحكام المؤسسية العامة والختمية التي تحكم الاتفاقية حيث نص على إنشاء مجلس شراكة يتولى تنفيذ الاتفاق، وتسوية الخلافات والسهر على السير الحسن لكل القضايا الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

3- أهداف الشراكة الأورو متوسطة بالنسبة للاقتصاد الجزائري: تتمثل أهداف الشراكة الأورو متوسطة الجزائرية في ما يلي:

3-1- تأهيل المؤسسات الجزائرية: يعتبر تأهيل المؤسسات الجزائرية من أهم الأهداف المرجوة من الشراكة الأورومتوسطية، حيث تسعى إلى تحسين أدائها وتكييفها مع التحولات والتغيرات الاقتصادية الدولية، وجعلها قادرة على المنافسة سواء محليا أو في الأسواق العالمية وذلك من خلال تسطير برنامج يهدف إلى¹:

* الإنتاج بالمواصفات الدولية.

* اعتماد المنافسة الشديدة كمتغير يجب مواجهته.

* توجيه الإنتاج نحو التصدير كهدف أساسي في إستراتيجية المؤسسة

¹ - محمد لحسن علاوي، كريم بوريشة، "تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ورقلة، جوان 2016، ص:38.

وبدأ برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية المدعوم من طرف الاتحاد الأوروبي في إطار برنامج "ميذا" وتحصلت من خلاله الجزائر على دعم مالي قدر بـ: 95 مليون أورو، حيث خصص مبلغ 57 مليون أورو لدعم نمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و 38 مليون أورو لإعادة هيكلة الصناعة والخصوصية، وذلك من أجل تحقيق ما يلي¹:

* عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمستجدات الدولية.

* تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة.

* تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية.

ومن أجل الوصول إلى لخذة النتائج كان لزاما على الجزائر القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في:

* تأهيل الأداة الانتاجية وتوسيع النسيج الصناعي الوطني.

* تحسين طرق الإنتاج والمراقبة والتخطيط.

* عصرنة طرق التسيير من خلال إدماج الإطارات الأجنبية ضمن إدارة المؤسسة قصد التحكم في تقنيات وأساليب

التسيير وفق المعايير الدولية.

* تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات العمومية بتطوير إنتاجها وهيكل أسعارها وإعطاء الأولوية للقطاع الخاص

مع تقليص تدخل الدولة في الأنشطة الإنتاجية.

¹ - بن سميحة عزيزة، "الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011، ص 152.

* تشجيع المؤسسات الوطنية على تبني نظام الجودة، والحصول على شهادة مطابقة لنظام الجودة ISO، والذي يعكس المستوى الذي وصلت إليه المؤسسات وقدرتها على المنافسة الأجنبية.

* تحويل التكنولوجيا واقتناء رخص الاختراعات.

* إعداد برامج إعلامية لها تأثير على القدرة التنافسية للمؤسسة.

* تدعيم الإجراءات المتعلقة بالبحث عن الشركاء.

* تجديد التجهيزات وتحديث تقنياتها والتي تؤدي إلى خفض التكاليف وتحسين الإنتاجية.

* دعم الإمكانيات المالية الذاتية.

* الحرص على التوازن المالي.

* التحكم في حجم ونوعية الديون مع ترشيد استعمال القروض.

3-2- تأهيل المحيط: يعتبر تأهيل المحيط الذي تعمل فيه المؤسسات الجزائرية غاية في الأهمية لما يترتب عليه من نتائج على أداء المؤسسة، لذلك تطلب الاهتمام بتأهيل المحيط في ضل اتفاقيات الشراكة الأوروجزائرية من خلال التركيز على¹:

* تجديد المناطق الصناعية مع ضرورة توفير البنية التحتية الضرورية لاستغلال المؤسسة.

* وضع محيط ملائم للمبادرة الفردية قصد حث وتنويع الإنتاج الموجه للسوق المحلي والدولي.

¹ - نفس المرجع السابق، ص: 155.

* تجديد وتوسيع شبكات المواصلات مع إعطاء الأولوية للمؤسسات الصناعية والسعي إلى الربط المباشر مع العالم الخارجي.

* تطوير قطاع النقل وتحسين مستوى البنية الأساسية للطرق والموانئ البحرية والجوية.

* مراجعة الإطار القانوني في اتجاه تشجيع الاستثمار وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى تحرير التبادل التجاري.

* مراجعة التشريع الجزائري قصد ملاءمته التشريع الدولي والذي يشمل القانون التجاري والقانون الضريبي والقانون الجمركي.

* ضرورة مرونة القوانين الاستثمارية بما يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر.

* إصلاح النظام المالي والمصرفي مع ضرورة تبني الشراكة المالية قصد تفعيل البورصة وتنمية نشاط المؤسسات المالية.

* تطوير قطاع الإعلام الاقتصادي قصد توفير المعلومات لمختلف الأعوان الاقتصاديين.

* الحفاظ على البيئة؛ حيث أن النمو الاقتصادي على حساب تدمير الموارد الطبيعية يشكل خطرا على التنمية.

3-3- الاستفادة من نقل التكنولوجيا: يعتبر التقدم التقني والتكنولوجي المحرك الأساسي للتنمية الاقتصادية،

فالتطور والتقدم الذي تعرفه دول الاتحاد الأوروبي اليوم إنما هو نتاج الثورة العلمية التي شهدتها أوروبا، لذا تهدف

بلدان جنوب المتوسط عامة والجزائر خاصة من وراء اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية إلى الاستفادة من هذا

التطور التكنولوجي، سواء من خلال الاستثمارات المباشرة والتي ينتج عنها جلب التكنولوجيا، أو من خلال استفادتها من رخص استغلال.

4- الآثار المتوقعة من اتفاق الشراكة الأورو جزائرية: تشمل الآثار المتوقعة من هذا الاتفاق آثار إيجابية وأثار سلبية نوجزها فيما يلي:

4-1- الآثار الإيجابية: وتتمثل في:

- جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق الجزائرية.
- تحسين أداء المؤسسات المحلية من خلال احتكاكها بالمؤسسات الأجنبية.
- إن الشراكة الأورومتوسطية تمكن من نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى المؤسسات الوطنية.
- دخول المؤسسات المحلية حيز المنافسة الأجنبية يعمل على تحسين المنتج من حيث الجودة والسعر.

4-2- الآثار السلبية: وتتمثل في:

- تحطيم الصناعات غير التنافسية ذات الحماية الكبيرة والضعيفة¹.
- المشاكل الكبيرة التي ستواجه الصناعات التنافسية ذات الحماية الكبيرة.
- إن تحرير المبادلات الصناعية سيؤدي إلى إعادة تخصيص العمل في بعض القطاعات، مما يؤدي إلى تفاقم البطالة الناتجة عن تحويل العمال أو تسريح النهائي لهم.

¹ - التوني ناجي، "آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطية على التجارة في البلدان الاسلامية"، ورقة بحثية منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد 20 ، 2002.

- إن إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية، سيرفع من المنافسة الأوربية ويؤدي إلى اختفاء المؤسسات الأقل تنافسية، التي هي أساسا غير مؤهلة ولا تتجاوب مع المعايير الدولية.
- الصعوبات التي يمكن أن تظهر مع انخفاض الحماية الجمركية، في قطاعات السلع الوسيطة و السلع الاستهلاك.
- إن إلغاء القيود الكمية والرسوم الجمركية، يرفع من معدلات الاستهلاك الكلي، أي يدفع بالمستهلكين المحليين إلى شراء السلع المستوردة بدلا من السلع المحلية، وهو إضعاف للمنتج الجزائري.
- انخفاض إيرادات الخزينة الناتج عن تفكيك التعريفات الجمركية¹¹.
- تفكيك التعريفات الجمركية يمارس ضغطا على التوازنات المالية العمومية، وعلى الميزان التجاري.
- نظرا لضعف القطاع الزراعي الجزائري، فإن المنتجات الزراعية الأوربية ستغزو السوق الجزائرية من جهة ووجود حواجز غير جمركية تواجه المنتج الجزائري عند تسويقه إلى الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بالبيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى، مما يؤدي إضعاف القطاع الزراعي وتدهوره أكثر.

¹¹ - قدي عبد المجيد، " الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة أقيمت بمناسبة الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، أيام : 2006/14/13.

ثانيا: الجزائر وقضية انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة.

اندمجت الجزائر في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، بعد القيام بعدة إصلاحات اقتصادية إيماناً منها أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يتحقق بمعزل عن العالم. فقد تبنت إصلاحات بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ثم باشرت الاتصالات بمنظمة التجارة العالمية، من أجل الاستفادة من الفرص والمزايا المتاحة، خاصة في ما يتعلق بالنفاذ إلى الأسواق الدولية.

1- مفهوم المنظمة العالمية للتجارة: "هي منظمة ذات صفة قانونية مستقلة، تمثل الإطار التنظيمي والمؤسسي الذي يحتوي كافة الاتفاقيات التي أسفرت عنها مفاوضات جولة الأورغواي"¹.

2- مبادئ المنظمة العالمية للتجارة:

- مبدأ المعاملة الوطنية: أي عندما يتم استيراد سلعة ما وبعد تسديد الرسوم الجمركية المفروضة على هذه السلعة تصبح وكأنها سلعة وطنية².
- مبدأ معاملة الدولة الأولى بالرعاية: ينص على ضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً وبدون شروط جميع المزايا، الحقوق والإعفاءات التي تمنح لأي بلد آخر دون الحاجة إلى اتفاق جديد، إذ ينطوي هذا الشرط على عدم التمييز بين الدول الأعضاء.
- مبدأ الشفافية: والقاضي بضرورة تعهد الدول الأعضاء بنشر المعلومات اللازمة والإفصاح عن القوانين واللوائح الوطنية المتعلقة بمسائل التجارة³.

¹ - سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999، ص: 208.

² - علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية الإطار العام"، دار حامد، عمان، الأردن، 2007، ص: 82.

³ - سكيينة بن حمود، "مدخل علم الاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009، ص: 214.

- مبدأ التحرير التدريجي: ويتضمن التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية وإزالة جميع أشكال القيود الكمية أمام حركة السلع عبر الحدود.

3- أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء فيها ضمن منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية، فهي فرصة للقاءات الدائمة، خاصة وأن الاجتماع الوزاري يتم مرة كل سنتين على الأقل، وهو ما يسمح للدول بطرح انشغالاتها والتفاوض في المسائل التجارية¹.

- تحقيق التنمية الاقتصادية: من بين أهداف المنظمة العالمية للتجارة تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول الأعضاء، وخاصة النامية والتي يزيد عددها في المنظمة عن 75% من مجموع الأعضاء. وتحقق التنمية لهذه الدول من خلال مراعاة ظروفها الاقتصادية، أثناء إصدار القرارات التجارية، بالإضافة إلى تمكينها من الاستفادة من المعاملة التفضيلية.

- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: أن التقليل من النزاعات بين الدول الأعضاء وفضها، من أهم أهداف المنظمة العالمية للتجارة. فهذه النزاعات هي العائق الرئيسي أمام حركة التجارة الدولية في عهد اتفاقيات الجات. لذلك توجب إيجاد آلية فعالة وذات قوة رادعة للقضاء على النزاعات التجارية الدولية.

- البحث عن آلية التواصل بين الدول الأعضاء: وذلك باعتماد الشفافية كأداة لتسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء، خاصة عند تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية².

¹ - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، "الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام - النتائج المرتقبة ومعالجتها"، دار المحمدية، الجزائر 2003، ص: 58.

² - مروك نصر الدين، "تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص: 16.

- تشجيع حركة رؤوس الأموال الدولية: التي ترفع من حجم الاستثمارات العالمية سواء المباشرة أو الغير

مباشرة وبالتالي تعظيم العائد بما يخدم عملية التنمية الاقتصادية على مستوى الدول الأعضاء¹.

4- انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة:

بدأت خطوات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة في 30 أبريل 1987 عند تقديمها لطلب التعاقد في الجات، وعند إنشاء المنظمة العالمية للتجارة، تم الاتفاق بين الجزائر والأعضاء المتعاقدة في الجات على تشكيل لجنة مشتركة تتكفل بتحويل ملف التعاقد في الجات إلى المنظمة العالمية للتجارة. والحصول على العضوية يكون بإتباع الإجراءات التالية:

4-1- تقديم طلب العضوية: قدمت السلطات الجزائرية طلب الانضمام مع مذكرة توضيحية للسياسة التجارية في

جوان 1996 إلى سكرتارية المنظمة، حيث قامت هذه الأخيرة بتوزيع المذكرة على الدول الأعضاء في المنظمة، كما تم إعداد فريق لمتابعة ملف انضمام الجزائر للمنظمة.

4-2- مراحل مفاوضات الجزائر مع فريق المنظمة العالمية للتجارة²:

أجرت الجزائر عدة جولات من المفاوضات المتعددة الأطراف (أبريل 1998، فيفري 2002، ماي 2002، نوفمبر 2002، ماي 2003، ثم سنتي 2004 و 2005) وسلسلتين من المفاوضات الثنائية في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات في أبريل 2002 ونوفمبر 2002، أما المسائل التي تناولتها المفاوضات بالبحث فهي: الزراعة، النظام الجمركي، تجارة الدولة، الشفافية وإصلاح النظام القانوني وحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من أوجواي لسياتل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص: 29.

² تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدورة 34 للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، البند الرابع، التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 9-10 ماي 2018، أنقرة تركيا، ص: 27-28-29.

أجرت الجزائر لقاءات ثنائية مع 10 بلدان هي: الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، سويسرا، أستراليا، أستراليا. كندا، الاتحاد الأوروبي، كوبا، الأوروغواي، تركيا وكوريا الجنوبية.

قدمت الجزائر في مارس 2002 صيغة أولية من العروض المبدئية بشأن السلع والخدمات ثم قدمت في 18 جانفي 2005 صيغة معدلة للعروض. وتم أيضا بحث عناصر معدلة من مشروع تقرير فريق العمل آخر المستجدات المتعلقة بالقوانين وذلك خلال اجتماع فريق العمل بتاريخ 25 فيفري 2005.

وانعقد الاجتماع التاسع لفريق العمل المكلف بمتابعة انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بمقر المنظمة بتاريخ 21 أكتوبر 2005. وتم فيه بحث تطور المفاوضات الثنائية حول الدخول إلى الأسواق ومشروع تقرير فريق العمل وآخر المستجدات المتعلقة بتطور القانون الجزائري. كما تم تنظيم لقاءات ثنائية بين ممثلي الوفد الجزائري وبعض الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على هامش اجتماع فريق العمل التاسع، وكانت اللقاءات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، زيلاندا الجديدة، ماليزيا. وتناولت دخول السلع والخدمات إلى الأسواق.

وجرت المفاوضات الثنائية في مجال الدخول إلى الأسواق على أساس العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات. كما جرت على المستوى المتعدد الأطراف بحث نظام التجارة الخارجية، وقد تم توزيع التقرير المعدل لفريق العمل في جوان 2006.

في 17 جانفي 2008 بحثت الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية مشروع التقرير المراجع لفريق العمل وتضمن فحص نظام التجارة الخارجية الجزائري وكذا الإصلاحات التي قامت بها الجزائر حتى يصبح إطارها القانوني والمؤسسي ملائم لقواعد التجارة العالمية. كما قام أعضاء فريق العمل بتقييم التقدم الحاصل في المفاوضات الثنائية الجارية حول دخول السلع والخدمات للأسواق. وخلال هذه الجولة أعرب فريق العمل عن

ارتياحهم على التقدم الذي أحرزته الجزائر في إصلاح نظامها التجاري متماشيا وقواعد نظام التجارة العالمية اعتمدت فيه قوانين جديدة تتعلق بالحوجز الفنية للتجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية والملكية الفكرية والممارسات المضادة للإغراق والتدابير الوقائية وتدابير المقاصة وسياسات الأسعار والتقييم الجمركي واستيراد المواد الصيدلانية وتصدير لحوم الأبقار والمواشي والنخيل.

وفي فيفري 2012 قام فريق العمل المكلف بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية بتوزيع عروض معدلة للالتزامات الخاصة المتعلقة بالخدمات. وتم فيها وضع خارطة طريق لتسريع المفاوضات من أجل الانضمام. وفي 28 فيفري 2012 وقعت الجزائر خمس اتفاقيات ثنائية مع البرازيل، كوبا، لأورغواي، فنزويلا والأرجنتين، في إطار المفاوضات الجارية لانضمامها.

وفي 5 أبريل 2013 قدمت الجزائر 12 وثيقة لفريق العمل حول العروض المعدلة المتعلقة بالسلع والخدمات ومخطط العمل التشريعي المعدل، وقد أعرب الوفد المفاوض الجزائري استعداداه لجعل النظام التجاري الجزائري يتوافق مع اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

وبتاريخ 31 مارس 2014 اجتمع فريق العمل مرة أخرى، وتمحور النقاش حول القيود الكمية على الواردات، بما في ذلك القيود المفروضة على الاستثمار، دعم الصادرات، التطبيق التمييزي للضرائب الداخلية، نظام تسجيل المعلومات الجغرافية، سياسات الأسعار، حقوق التسويق والسياسات الزراعية.

5- دوافع الانضمام:

* **إنعاش الاقتصاد الوطني:** خاصة عند ربط التعريفية الجمركية بحد أدنى وحد أعلى، والامتناع عن استعمال القيود الكمية، ما يؤدي إلى زيادة الواردات وبالتالي فتح باب المنافسة والضغط على المستثمر المحلي بضرورة تحسين منتجاته جودة وسعرا من أجل البقاء في السوق. ومن جهة أخرى زيادة الواردات قد تسمح بالاحتكاك بين

المنتج المحلي والأجنبي، الأمر الذي يسمح بتطوير المنتج المحلي من خلال التعرف على التكنولوجيا الحديثة والتقنيات المتطورة المستعملة في عمليات الإنتاج، الأمر الذي يسهم في إنعاش الاقتصاد الوطني.

* تحفيز وتشجيع الاستثمارات: من خلال الإصلاحات التي تبنتها الجزائر وتقديم مجموعة من الامتيازات للمستثمر الأجنبي لجذبه.

* مسايرة التجارة الدولية: ضرورة تخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية، و دخول مؤسساته الاقتصادية مضمار المنافسة الدولية، لمسايرة التطورات الحديثة للتجارة الدولية.

* الاستفادة من المزايا التي تمنح للدول النامية الأعضاء بالمنظمة العالمية للتجارة.

6- الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل الانضمام:

* تعديل المنظومة القانونية الجزائرية: من أهم التسهيلات التي قدمتها الجزائر لتسريع عملية الانضمام، تعديل المنظومة القانونية الجزائرية وفق القوانين المعمول بها على مستوى المنظمة؛ حيث تم تعديل قانون التعريف الجمركية، كما تم تعديل القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية، كما وقعت الجزائر على الاتفاقية الخاصة بحقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة.

* التحرير الجزئي للتجارة الخارجية: إن أول تحرير جزئي للتجارة الخارجية ملموس، جاء به قانون المالية لسنة 1990، عندما أعيد الاعتبار لتجار الجملة؛ حيث سمح باستيراد البضائع لإعادة بيعها، وتم إعفاؤها من إجراءات مراقبة التجارة والصراف.

وفي سنة 1994 تضمن البرنامج الاصلاح الاقتصادي، عدة تدابير لتحرير التجارة الخارجية، حيث فتح المجال لزيادة الصادرات وتنويعها.

وفي إطار برنامج التعديل الهيكلي 1998/1995 تم التركيز على هيكلية التعريفات الجمركية بما يتناسب ومستويات الدول المجاورة، وجاء قانون المالية لسنة 1996 ببعض التعديلات التي مست التعريفات الجمركية لسنة 1992.

وبهدف تشجيع التصدير جاء قانون المالية لسنة 1996 بإقرار إعفاء مؤقت لمدة 5 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات، والاعفاء من الدفع الجزافي لصالح المؤسسات التي تقوم بعمليات التصدير¹.

كما تم تحرير أسعار العديد من المواد؛ حيث تم إلغاء الدعم على مادة الفرينة وحليب الأطفال، وإلغاء الضوابط على هوامش الربح وتحرير أسعار مادة السكر والحبوب ماعدا القمح، ابتداء من منتصف سنة 1995، وفي سنة 1996 ألغي الدعم على جميع المواد الغذائية.

كما تك تمكين القطاع الخاص من الحصول على العملة الصعبة سنة 1994.

7- آثار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة: يتوقع من عملية الانضمام جملة من الآثار السلبية منها والإيجابية نوردتها فيما يلي:

* الآثار السلبية:

- إن تفكيك التعريفات الجمركية يفقد الجزائر القدرة على حماية نسيجها الصناعي، خاصة في ظل الضعف الذي تعاني منه المؤسسات الجزائرية.

- في ظل عدم تنويع القاعدة الصناعية الجزائرية فإن الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يؤدي إلى إغراق السوق الجزائرية بالمنتجات الأجنبية. وهو ما يعمل على كساد الصناعة الجزائرية؛ بسبب تفضيل المنتج الأجنبي عن المنتج المحلي من طرف المستهلك.

¹ - ناصر دادى عدون، متناوي محمد، مرجع سابق، ص: 142.

- القدرة التنافسية القائمة أساسا على التقدم التكنولوجي تعقد أمور الصناعة الجزائرية التي تتميز بضعف قدراتها التكنولوجية.

- انخفاض الدعم المقدم للمنتجات خاصة الفلاحية، يضعف المعروض من المنتجات وبالتالي اختلال التوازن بين العرض والطلب مما يؤدي إلى رفع الأسعار.

- تدهور الميزان التجاري نتيجة ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات.

- فقدان الخزينة العمومية لجزء مهم من إيراداتها نتيجة تفكيك التعريفات الجمركية.

- تدهور مؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري.

- ستتقلص قدرة الدولة في رسم سياساتها التنموية بما يتفق مع أهدافها الوطنية، لأن الانضمام للمنظمة العالمية التجارية ينطوي على تحويل قدر من صلاحيات إتخاذ القرار في عدد من المجالات إلى المنظمة العالمية للتجارة؛ أي بمعنى التشاور مع أطراف المنظمة قبل اتخاذ أي قرار يتعلق بالجانب التجاري¹.

* الآثار الإيجابية:

- تحسين كفاءة وفعالية المؤسسات الجزائرية تحت ضغط المنافسة الدولية.

- تحسين جودة وسعر المنتجات الجزائرية.

- إتاحة فرصة دخول المنتج الجزائري إلى الأسواق الأجنبية دون عوائق تجارية.

- الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة يعني إلغاء القيود على الاستثمارات الأجنبية وبالتالي تشجيع دخول الاستثمارات الأجنبية إلى الجزائر .

- إتاحة فرصة الشراكة بين المؤسسات الجزائرية والمؤسسات الأجنبية.

¹ - ناصر دادي عدون، متناوي محمد، مرجع سابق، ص ص: 158.

- إمكانية نقل التكنولوجيا المتقدمة إلى الجزائر.
- ولأن الجزائر من الدول النامية لها الحق في معاملة متميزة و أكثر تفضيلا لمنتجاتها في الأسواق الدولية.
- تحسن مؤشرات الاقتصاد الجزائري.

قائمة المراجع:أولا باللغة العربية:أ) الكتب:

- 1- أبو القاسم سعد الله، "محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث"، دار الرائد، الجزائر، 2009.
- 2- أرزقي شويتام، "المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني"، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.
- 3- بلقاسم محمد، بهلول حسن، "سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر"، ج 1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 4- بن جامين ستورا، "تاريخ الجزائر بعد الاستقلال 1962-1988"، تعريب: صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق 2012، سوريا.
- 5- حسين بن يسعد، إعادة الهيكلة في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 6- خوجة حمدان بن عثمان، "المرأة"، تع محمد العربي الزبيري، ط 2، ش ون ت، الجزائر، 1982.
- 7- سكينه بن حمود، "مدخل علم الاقتصاد"، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2009.
- 8- سليمان المنذري، "السوق العربية المشتركة في عصر العولمة"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
- 9- شريط عبد الله، الميلي محمد المبارك، "مختصر في تاريخ الجزائر السياسي والثقافي والاجتماعي"، الجزائر، 1985.
- 10- صالح عباد، "الجزائر خلال الحكم التركي 1514-183"، دار هومة، الجزائر، 2005.
- 11- عبد المطلب عبد الحميد، "الجات وآليات المنظمة العالمية للتجارة من أوجواي لسياتل"، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 12- علي عباس، "إدارة الأعمال الدولية الإطار العام"، دار حامد، عمان، الأردن، 2007.

- 13- عمار عمورة، "الجزائر بوابة التاريخ من ما قبل التاريخ إلى 1962م"، الجزائر الخاصة، ج2، دار المعرفة، الجزائر.
- 14- لخضر بورقعة، "مذكرات سي لخضر بورقعة شاهد على اغتيال الثورة"، ط2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- 15- مروك نصر الدين، "تسوية المنازعات في إطار منظمة التجارة العالمية"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.
- 16- مسعود مجاهد، "الجزائر عبر الأجيال"، دار الأيتام الإسلامية، الأردن، بدون سنة نشر.
- 17- ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830"، ط2، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1985.
- 18- ناصر الدين سعيدوني، "دراسات في الملكية والوقف والجباية"، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- 19- ناصر دادي عدون، متناوي محمد، "الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة أسباب الانضمام - النتائج المرتقبة ومعالجتها"، دار المحمدية، الجزائر، 2003.
- 20- الهادي الخالدي، "المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"، دار هومة، 1996.
- 21- يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830-1959، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
- 22- يحي بوعزيز، "موضوعات وقضايا من التاريخ الجزائري والعرب"، ج1، دار الهدى الجزائر، 2004.

(ب) المجلات والدوريات:

- 1- بقعة الشريف، مشري محمد الناصر، "تقييم حصيلة برامج ومخططات التنمية في الجزائر 2005-2019"، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، جامعة فرحات عباس، سطيف.

- 2- بن سميحة عزيزة ، " الشراكة الأورو جزائرية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة"، مجلة الباحث، العدد التاسع، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011.
- 3- بو الكعبيات،" تجربة الجزائر في التنمية- قراءة في الانتقال من نموذج إلى نموذج مضاد"، مجلة جامعة منثوري قسنطينة ، العدد17، الجزائر، جوان 2002.
- 4- جمال السويح، عطاء الله بن طيرش، " تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات"، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ، ميلة.
- 5- زعباط عبد الحميد،"الشراكة الأورو متوسطة وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد: التاسع،جامعة الشلف. 2004.
- 6- صالحى ناجية، مخناش فتيحة،" واقع استراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014)، مجلة رؤى اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، العدد 3، ديسمبر 2012.
- 7- كربالي بغداد،" نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 08، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005، الجزائر .
- 8- كمال عايشي،" أداء النظام المصرفي الجزائري في ضوء التحولات الاقتصادية"، مجلة العلوم الانسانية، العدد 10، جامعة محمد خيضر بسكرة، نوفمبر 2006، الجزائر.
- 9- محمد لحسن علاوي، كريم بوريشة، "تفعيل الشراكة الأورو جزائرية كألية للاندماج في الاقتصاد العلمي"، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد الرابع، جامعة ورقلة،جوان 2016.
- 10- مساعد أسامة صاحب منعم،" الأوضاع الاقتصادية العامة للجزائر في ظل الادارة الفرنسية 1830-1962 ومحاولات البحث عن النفط قبل الاستقلال"، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 4، العدد 3.
- 11- نبيل بوفليح،" دراسة تقييمية للسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 9، الجزائر 2013

ج) المداخلات الوطنية والدولية:

- 1- الطاهر ملاخسو، " نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830-1962"، الملتقى الوطني الأول حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.
- 2- عبد الله بلوناس، برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، ورقة مقدمة للملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية وتعظيم مكاسب الاندماج في الحركة الاقتصادية الدولية 29 - 30 أكتوبر 2001.
- 3- قدي عبد المجيد، " الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات"، محاضرة أقيمت بمناسبة الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف، أيام : 13/14/2006.
- 4- مولدي سليم، " الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري"، الملتقى الوطني الأول حول: السياسات الاقتصادية في الجزائر - محاولة للتقييم، يوم 13 ماي 2013، جامعة الجزائر 3.

د) الأطروحات:

- 1- أحمد شفير، "الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على البطالة والتشغيل - حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001،
- 2- عائشة غطاس، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830 مقارنة اجتماعية واقتصادية، مذكرة دكتوراه، تخصص التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 2000./2001.
- 3- عيسى مرارقة، القطاع الخاص و التنمية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر بباتنة، 2006.-2007.
- 4- فتوح خالد، " الاستثمار ودوره في التنمية المحلية - دراسة حالة قطاع الري لولاية تيسمسيلت"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2009./2010.
- 5- محفوظ سعيداني، " الواقع الاقتصادي للمجتمعات المغاربية في العهد العثماني - مقارنة تحليلية- من مطلع القرن 18م إلى 1830"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2، 2011.-2012.

- 6- محمد الصالي، "تأثير البنية السكانية والتنمية الاقتصادية على تطور الشغل في الجزائر"، أطروحة دكتوراه في العلوم، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، الجزائر، سنة: 2016./2015
- 7- مختارية حشماوي، " تكوين الاطارات المسيرة الجزائرية"، رسالة ماجستير تخصص علم الاجتماع العمل والتنظيم، قسم العلوم الاجتماعية؟، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران، الجزائر، 2011-2012.

هـ) التقارير:

- 1- التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1986.
- 2- التوني ناجي، " آثار اتفاقيات المشاركة الأوربية المتوسطة على التجارة في البلدان الإسلامية"، ورقة بحثية منشورة من طرف البنك الكويتي للصناعة، سلسلة المال والصناعة، العدد 20 ، 2002.
- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق صندوق النقد الدولي واشنطن، 1998.
- 3- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، لجنة التقييم، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي الثاني لسنة 2000.
- 4- تقرير حول المسائل المتعلقة بأنشطة منظمة التجارة العالمية، المركز الإسلامي لتنمية التجارة، الدورة 34 للجنة المتابعة المنبثقة عن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادي والتجاري لمنظمة التعاون الإسلامي (الكومسيك)، البند الرابع، التجارة البينية فيما بين البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، 9-10 ماي 2018، أنقرة تركيا.

و) المحاضرات:

- 1- ساعد محمد، " محاضرات لمقياس الاقتصاد الجزائري"، طلبة السنة الثانية علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر، 2018/2017.ص: 16.

ز) الجرائد الرسمية:

- 1- المادة 183 من قانون النقد والقرض، الصادر بتاريخ 14/04/1990، الجريدة الرسمية العدد 16.
- 2- المادة 187 من قانون النقد والقرض، الصادرة بتاريخ 14/04/1990، الجريدة الرسمية العدد 16.

ح) المواقع الإلكترونية:

1- <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، الموقع الإلكتروني للوزير الأول www.cg.gov.dz

3- لخلف عثمان، محاضرات في الاقتصاد الجزائري والعولمة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر. متاحة على الموقع: <https://www.djelfa.info/vb/archive/index.php/t-1328326.htm>

4- مصالح الوزير الأول، ملحق بيان السياسة العامة أكتوبر 2010، الموقع الإلكتروني: www.premier-ministre.gov.dz

5- مؤتمر طرابلس 1962، متاحة على الموقع الإلكتروني: <https://ar.wikipedia.org/wiki/>

6- الوليد قسوم ميساوي، " أثر سياسة الانعاش الاقتصادي على أداء الجهاز الانتاجي في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية - دراسات اقتصادية، العدد 21، المجلد 10، جامعة زيان عاشور الجلفة، متاحة على الموقع: <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/86565>.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

- 1- Banque d'Algerie, Les annexes des Rapports des année 2010.
- 2- Bessaha Abdelgani, Développement de l'Algerie et problèmes de financement de l'industrie, Mémoire de université d'Alger, p 121.
- 3- Ministère des Finances, Les Indicateurs de L'économie Algérienne.